أثر آليات حَوْكَمة الشركات على التنمية المُستدامة بِبُعدها الاجتماعيّ بِدُوَل الخليج العربِيّ

The Impact of Corporate Governance Mechanisms on Sustainable Development with Its Social Responsibility Dimension in the Arab Gulf Cooperation Council Counties

10.35781/1637-000-0113-004

محمد بن راشد بن عبدالله المقبالي
فوزي عبدالجليل المقطري
عبدالهادي إبراهيم
عامر الحجري

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير خصائص مجلس الإدارة كآلية من آليات حوكمة الشركات، والمتمثلة في حجم مجلس الإدارة واستقلاله وخبرته وعدد اجتماعاته وتنوع المجلس على تطبيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي. ولتحقيق هذا الغرض، تم اعتماد منهج البحث الكمي وتقديره لتفسير المعلومات المجمعة من قاعدة بيانات **Refinitive**. وقد تم جمع البيانات من **366** شركة مدرجة في أسوق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة من **2013** إلى **2022**، وتتكون من **3660** ملاحظة سنوية. وتم إجراء تحليل حزم البيانات المقطعية باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعتادة **(OLS)** كنموذج للانحدار الخطي المتعدد لتقدير النتائج. وتبين النتائج أن استقلال مجلس الإدارة أظهر أثراً إيجابيا ومهما في تطبيق البعد الاجتماعي في شركات دول مجلس التعاون الخليجي. وفي السياق نفسه، تبين النتائج أن تنوع مجالس الإدارة وخبرتها يؤثران بشكل كبير وإيجابي على مستوى البعد الاجتماعي في غالبية شركات دول مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، هناك تباين في تأثير حجم مجلس الإدارة ومستوى الإجتماعات على مستوى البعد الاجتماعي في شركات دول مجلس التعاون الخليجي. وأخيراً، أظهرت النتائج أن لجان الاستدامة تؤثر بشكل كبير وإيجابي على مستوى تنفيذ البعد الاجتماعي في شركات دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء حالة البحرين وقطر. تقدم الدراسة مساهمة جديدة في مجموعة الأدبيات. تقدم الدراسة رؤى حول تأثير خصائص مجلس الإدارة على تنفيذ البعد الاجتماعي مع تسليط الضوء على جانب بالغ الأهمية من التنمية المستدامة يحتاج إلى اهتمام من مجالس إدارة الشركات وصناع السياسات.

الكلمات المفتاحية: خصائص مجلس الإدارة، البُعد الاجتماعيُّ، لجان المسئولية الاجتماعية، التنمية المُستدامَة، دول مجلس التعاون الخليجي.

ISSN : 2410-1818

The Impact of Corporate Governance Mechanisms on Sustainable Development with Its Social Responsibility Dimension in the Arab Gulf Cooperation Council Counties

Mohammed bin Rashid bin Abdullah Al-Maqbali
Faozi A. Almaqtari
Abdulhadi Ibrahim
Amir Alhajri

Abstract

The study aimed to examine the impact of board of directors' characteristics as a corporate governance mechanism, represented by board size, board independence, board expertise, number of board meetings, and gender diversity on the implementation of the social dimension of sustainable development in companies listed on the stock markets of Gulf Cooperation Council (GCC) countries. To achieve this purpose, a quantitative research approach was adopted and estimated to interpret information collected from the Refinitive database. The data was collected from 366 companies listed in the GCC stock market of the Gulf Cooperation Council countries for the period from 20213 to 2022, consisting of 3660 firm-year observations. Panel data analysis with ordinary Least Square Regression was conducted to estimate the results. The results show that board independence is a significant positive determinant of the implementation of the social dimension in GCC companies. In the same context, the results show that board diversity and expertise significantly and positively influence the level of the social dimension in the majority of the GCC companies. However, there is a variation in the effect of board size and diligence on the level of the social dimension in the GCC companies. Finally, the results reveal that sustainability committees significantly and positively influence the level of the social dimension implementation in the GCC companies except in the case of Bahrain and Qatar. The study provides a novel contribution to the body of literature. The study provides insights into the effect of board characteristics on the social dimension implementation, highlighting a critical aspect of sustainable development that needs attention from company boards and policymakers.

ISSN : 2410-1818

مقدمة

أصبحت الحَوْكَمَة [1] Governance مِن الموضوعات المهمة التي تُطبَّق في الشركات الخاصَّة والعامَّة على حدٍّ سواء. مما أدَّى بالكثير مِن المُساهِمين إلى فقد الثقة في الأسواق الماليَّة يرجع سببه إلى الإداريِّين القائمين على إدارة الشركات، ومُدقِّقي الحسابات الذين لم يُفصِحوا عن القوائم الماليَّة والمُحاسَبيَّة التي تتضمَّنها الشركات المُختلفة. والذي أظهر وجودَ خلل وعدم ثقة في التقارير الماليَّة. وبالتالي بدأ هذا المفهوم يتَّسع أكثر فأكثر كُلَّما ازداد تعثُّر بعض الشركات العملاقة (قباجة وآخرون، 2008). وتُعَدُّ حوْكَمَةُ الشركات إحدى الأدوات الفعَّالة لتشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المَالِيَّة، مِمَّا يُؤثِّر على أسعار الأسهم. حيث إنَّ أسواق الأوراق الماليَّةِ تحتاج إلى الكثير مِن المُقوِّمات لرفع درجة كفاءَتِها، وذلك مِن خلال تَوفُّر كافَّة المعلومات اللازمة للمُستثمِرين في الوقت المُناسب، وبالتكلفة المُناسبة. ومِن المَعروف أنَّ المعايير المُحاسبيَّةَ تُسهم في توفير المعلومات اللازمة للمُستثمِرين، والتي تُمثِّل الحدَّ الأدنى مِن مُتطلَّبات الإفصاح والشفافيَّة في بيئة الأعمال الحديثة، وبالتالي؛ فإنَّ مُستخدمِي المعلومات بحاجة إلى معلوماتٍ أخرى تتعلَّق بالتطلُّعات المُستقبليَّة، ومعلوماتٍ غيرِ ماليَّة؛ مثل: جودةِ الإدارة، المهاراتِ الابتكاريَّة، رأسِ المال الفكري، رضا العميل، وغيرِها مِن المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في عصر المعلومات (هواري وآخرون، 2005).

كما يحظى مفهوم التنمية المُستدامة بأولويَّة مشهودة في برامج الحكومات والمُنظَّمات، وفيما يتعلق بالحَوكَمة الرشيدة خاصَّة (Heras-Saizarbitoria et al., 2022). ويشير مفهوم التنمية المُستدامة إلى قيمةٍ أخلاقيَّةٍ في غاية الأهميَّة، وهذه القيمة هي المساواة في الحقوق بين الأجيال التي أصبحت أحدَ أهداف التنمية المُستدامة. كما دعا كلَّ دولة إلى أهمية استثمار مواردها بالشكل الذي يُلبِّي احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية. ويوجد إجماع على أنَّ مفهوم التنمية المُستدامة يتضمَّن ثلاثة أبعادٍ رئيسَةٍ؛ هي (البُعد الاجتماعيُّ - البُعد الاقتصادِيُّ - البُعد البيئِيُّ). وفي الأدبيَّات النظريَّة للتنمية المُستدامة؛ يتركز التحليل بصفةٍ أساسيَّة على الموارد البيئيَّة، والحفاظ على مخزونات الموارد أو الثروات الإنسانيَّة، والاجتماعيَّة، والبيئيَّة، على مدى الزمن (البرقي، 2022). وتُعتبَر حَوْكَمة الشركات القويَّةِ عنصرًا أساسيًّا في تعزيز المسؤوليَّة الاجتماعيَّة والبيئيَّة للشركات. يُتوقَّع من الشركات أن تكون على دراية بتأثيرها على المجتمع والبيئة المحيطة بها، وأن تتخذ إجراءاتٍ للحدِّ مِن التأثيرات السلبية وزيادة الأثر الإيجابيِّ. ويتضمَّن ذلك تبنِّي مُمَارساتٍ أخلاقيَّة، واستدامةً في مجالاتٍ؛ مثل: حقوق العمل، وسلامةِ المنتجات، وإدارة المُخلَّفات، وتقليلِ الانبعاثات الضارَّة، وحمايةِ الموارد الطبيعيَّة. إن مجلس الإدارة له أهمية كبيرة في توجيه الشركة نحو أهداف النمو الطويلة الأجل، وخاصة فيما يتعلق بالتأثير

[1] عرَّفت مؤسسة التمويل الدولية "IFC" حَوْكَمةَ الشركات بأنَّها: "النظام الذي يتمُّ مِن خلاله إدارة الشركات والتحكُّم في أعمالها".

ISSN : 2410-1818

الاجتماعي. إن التنوع في الجنس والخبرة، والاستقلال، وحجم وتكوين مجلس الإدارة، والالتزام والقيادة، والمراقبة والمساءلة، وإشراك أصحاب المصلحة، كلها خصائص مهمة لمجلس الإدارة تؤثر على كيفية استجابة الشركات للتحديات والفرص المجتمعية. إن تفاني مجلس الإدارة وقيادته يحفز الشركات على مواجهة القضايا المجتمعية مثل الفقر والظلم وانتهاكات حقوق العمل، وعليه فأن الهدف من هذه الدراسة هو استكشاف دور خصائص مجلس الإدارة في تحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي بدول مجلس التعاون الخليجي. كما تسعى الدراسة لمعرفة أثر وجود لجان التنمية الاجتماعية بالشركات في العلاقة بين مجالس الإدارة وأداء الشركات المستدام ببعده الاجتماعي.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

يغطي هذا المبحث مشكلة الدرسة، وأهدافها، وأهميتها، والدراسات السابقة، والفرضيات، ومنهجية الدراسة، الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة:

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول دراسة تأثير خصائص مجلس الإدارة - وتحديداً حجم مجلس الإدارة، والاستقلالية، والتنوع، والخبرة، وتكرار الاجتماعات - على البعد الاجتماعي للاستدامة في الشركات. إن التركيز على هذه الخصائص يعود إلى الإعتماد عليه بالعديد من الأدبيات السابقة حيث أظهرت هذه الدراسات أن تكوين مجلس الإدارة وعمله يلعبان دورًا حاسمًا في توجيه الاتجاه الاستراتيجي للشركة، لا سيما في سياق حوكمة الشركات وممارسات الاستدامة. وعليه، تركز هذه الدراسة على الشركات في منطقة مجلس التعاون الخليجي، مع الاستفادة من البيانات الثانوية. ويعد هذا التركيز الإقليمي مهمًا نظرًا؛ لأن دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بهياكل فريدة لحوكمة الشركات وتواجه تحديات كبيرة في مجال الاستدامة.

في ضوء ذلك؛ تتمثَّل صياغة إشكالية الدراسة الرئيسية فى السؤال التالى : ما الأثر المباشر لآليات حوكمة الشركات على تحقيق التنمية المُستدامة ببعدها الاجتماعي في الشركات المدرجة في البورصة بدول مجلس التعاون الخليجي؟

وستتم الإجابة عن السؤال الرئيسى الأوَّل لإشكالية الدراسة من خلال الإجابة نظريًّا عن الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما أثر عدد أعضاء (حجم) مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ؟
- ما أثر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ؟
- ما أثر خبرة أعضاء مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ؟

ISSN : 2410-1818

- ما هو أثر التنوُّع بين الجنسين لأعضاء مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعي؟
- ما أثر انتظام اجتماعاتِ مجلسِ الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ؟

أهداف الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة المطروحة، وبناء على أسئلة الدراسة؛ فإن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو دراسة تأثير خصائص مجلس الإدارة على البعد الاجتماعي للاستدامة في الشركات المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي. وعلى وجه التحديد، تهدف الدراسة إلى تقييم كيفية تأثير السمات المختلفة لمجالس الإدارة - مثل الحجم والاستقلالية والتنوع والخبرة وتواتر الاجتماعات - على تنفيذ ممارسات الاستدامة الاجتماعية والإفصاح عنها. بالإضافة إلى ذلك، تبحث الدراسة في الدور المعتدل للجان الاستدامة أو لجان المسؤولية الاجتماعية في تعزيز العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والبعد الاجتماعي للاستدامة. وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى سد فجوة حاسمة في الأدبيات من خلال استكشاف العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والبعد الاجتماعي للاستدامة في سياق شركات دول مجلس التعاون الخليجي. ومن خلال التركيز على سمات مجلس الإدارة والدور المعتدل للجان الاستدامة، تسعى الدراسة إلى تقديم رؤى قيمة حول كيفية الاستفادة من حوكمة الشركات لتعزيز ممارسات الاستدامة الاجتماعية. سيكون لنتائج هذه الدراسة أثاراً مهمة على صناع السياسات وقادة الشركات وأصحاب المصلحة المهتمين بتعزيز التنمية المستدامة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.

ويتمثل الهدف العام للدراسة فى :

دراسة الأثر المباشر لخصائص مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ في الشركات المُدْرَجة في البورصة بدول مجلس التعاون الخليجيِّ، ويتفرع من الهدف العام الأهداف الفرعية الأتية :

- دراسة أثر عدد أعضاء (حجم) مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعي.
- اختبار أثر مدى استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدِها الاجتماعيِّ.
- دراسة أثر خبرة أعضاء مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ.
- اختبار مدى وجود تنوع بين الجنسين في أعضاء مجلس الإدارة، وأثره على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ.
- معرفة أثر انتظام اجتماعات مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ.

ISSN : 2410-1818

أهمية الدراسة:

- **الأهمية النظرية:**

تتمثَّل أهمية الدراسة العلمية في تناوله موضوعًا حيويًّا ومهماً، وفيه نُدرَةٌ في الدراسات السابقة بدول الوطن العربيِّ وهو دراسة تأثير دور مجالس الإدارة - باعتبارها إحدى آليات حَوْكَمة الشركات- على التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ في الشركات المُدرجة في سوق الأوراق المالية بدول مجلس التعاون الخليجيِّ. حيث تُعَدُّ دول الخليج العربيِّ من بين أكبر الدول المُنتِجة للنفط والغاز في العالم، وتعتمد بشكلٍ كبيرٍ على قطاع النفط والغاز مصدرًا رئيسًا للإيرادات. إلَّا أنَّ تأثير دور مجالس الإدارة - باعتبارها إحدى آليات حَوْكَمة الشركات- على التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ لم يلقَ الاهتمام الكافِيَ فى الدِّراسات السابقة في حدود ماتوصلت له الدراسة.

- **الأهمية والمساهمة العملية:**

تتجلى الأهمية العملية لهذا الدراسة بشكل خاص في ظل انخفاض مستوى الالتزام بالبُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة لدى بعض شركات دول مجلس التعاون الخليجي. ويعد ذلك أمرًا بالغ الأهمية في ظل تزايد اهتمام أصحاب المصالح بمثل هذه الأنشطة الاجتماعية التي تعكس جودة أداء الشركة وكفاءتها، وتسهم في تحسين سمعتها وصورتها العامة، وضمان استمراريتها. كما يُقدِّم البحث نتائج واضحة للجهات المعنية والمستفيدة، خاصةً فيما يتعلق بمساهمات المسؤولية الاجتماعية للشركات في الأعمال الخيرية والبرامج الداعمة .بهذا، **يؤكد البحث على أهمية الحوكمة المؤسسية في تعزيز الاستدامة الاجتماعية، ويوفر إطاراً علمياً يساعد الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي على تحقيق تقدم مستدام وشامل.**

الدراسات السابقة

أ) الدراسات التي تناولت أثر عدد أعضاء (حجم) مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي:

اتفق كلٌّ من (Maeeni & Nobanee, 2022; Dwekat et al., 2020; Tran et al., 2020) على وجود علاقة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي. هدفت دراسة (Maeeni & Nobanee, 2022) إلى التحقيق في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك المدرجة في الإمارات العربية المتحدة، وتأثير آليات الحوكمة على هذا الإفصاح. وقد استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى، حيث تم تحليل التقارير السنوية للبنوك من عام 2009 إلى 2019م، وقامت الدراسة ببناء مؤشر إفصاح لقياس مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مكون من 64 عنصرًا. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تحسن مستوى إفصاح البنوك عن المسؤولية الاجتماعية. وأن خصائص مجلس الإدارة من حجم المجلس واستقلاليته ترتبط بشكل كبير وإيجابي بالإفصاح عن

ISSN : 2410-1818

المسؤولية الاجتماعية. وأوصت الدراسة الأبحاث المستقبلية بتطبيق مثل هذه الدراسة في القطاعات الأخرى، وفي بلدان أخرى؛ مثل: السعودية، وقطر، والبحرين، وعُمان، ومصر، والأردن.

في حين تناولت دراسة (Dwekat et al., 2020) معرفة أثر خصائص لجنة المراجعة، ومجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات الأوروبية، عن الفترة 2018 – 2016 م. وبلغت عينة الدراسة 69 شركة في 12 دولة أوروبية، تم اختيارها على أساس الأفضل من حيث القيمة السوقية. أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يتأثر بخصائص لجنة المراجعة ومجلس الإدارة، حيث تعد استقلالية لجنة المراجعة، والخبرة المالية للجنة، واستقلال رئيس اللجنة، واستقلالية وحجم مجلس الإدارة من الخصائص الأساسية لتأثير اللجنة ومجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وأوصت الدراسة الأبحاث المستقبلية بتوسيع العينة والدراسة في دول مختلفة. في حين اتفق كلٌّ من (Orazalin, 2019; Biçer & Feneir, 2019) على عدم وجود علاقة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.

كما تناولت دراسة (Tran et al., 2020) فحص أثر حوكمة الشركات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، في البنوك الفيتنامية البالغ عددها 31 بنكًا، من عام 2015 إلى عام 2019م. توصل الباحثون إلى أن هناك ثلاثة عوامل تؤثر بشكل إيجابي إلى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية؛ وهي: حجم مجلس الإدارة، والأعضاء الأجانب في مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة. وهدفت دراسة (Orazalin, 2019) إلى استكشاف طبيعة ممارسات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القطاع المصرفي في كازاخستان، والتحقيق في أثر خصائص مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الاقتصاد الناشئ. وتوصلت الدراسة إلى نتائج؛ أهمها: أن التنوُّع بين الجنسين في مجلس الإدارة له تأثير إيجابي على إعادة نشر تقارير المسؤولية الاجتماعية. كما توصلت الدراسة إلى أنه ليس لحجم مجلس الإدارة واستقلاليته أي تأثير على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

ب) اختبار أثر مدى استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي:

اتفق كلٌّ من: (عبد الرؤوف، Alia & Mardawi, 2021; Jizi et al., 2014;2011) على وجود علاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي. وسعت دراسة (Alia & Mardawi, 2021) إلى الكشف عن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وتأثيره على هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة للشركات المدرجة في بوصة فلسطين، حيث أظهرت النتائج أن متوسط الإفصاح بلغ (0,437٪). كما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين كل من استقلالية مجلس الإدارة والنوع الاجتماعي ولجنة التدقيق وحجم مكتب التدقيق، في حين أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط سلبية بين كل من حجم مجلس الإدارة والازدواجية للمدير التنفيذي.

ISSN : 2410-1818

وهدفت دراسة (Jizi et al., 2014) إلى البحث في العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القطاع المصرفي بعد أزمة الرهن العقاري، وتوصلت الدراسة إلى أن استقلالية مجلس الإدارة وحجم المجلس، يرتبطان ارتباطًا إيجابيًّا بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وأن ازدواجية الرئيس التنفيذي تؤثر بشكل إيجابي على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

أما (عبد الرؤوف، 2011) فحاول التعرف على طبيعة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في بورصة بنغلاديش، وعلاقة خصائص كل شركة بمدى وفائها بالمسؤولية الاجتماعية؛ مثل: حجم الشركة، وأعضاء مجلس إدارتها. وخلص إلى وجود علاقة موجبة بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة والوفاء بالمسؤولية الاجتماعية، وبين المسؤولية الاجتماعية وكل من الصفات القيادية لأعضاء مجلس الإدارة، ولجان المراجعة، ومعدل العائد على حقوق الملكية. في حين اتفق كلٌّ من (الهباش وإبراهيم، 2015 ;Appuhami & Tashakor, 2017) على عدم وجود علاقة أو وجود علاقة سلبية بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.

ج) دراسة أثر خبرة أعضاء مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي:

اتفق كلٌّ من: (Rossi, et all , 2021 ; gardazi et al., 2020 ;محمد، 2021) على وجود علاقة بين خبرة أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي. سعت دراسة (محمد، 2021) إلى الكشف عن أثر خصائص مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة، التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة، تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، تركز الملكية، تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة. أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة، وتعدد عضويات مجلس الإدارة على الأصول والعائد للسهم. في حين ظهر تأثير سلبي لجنس أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول والعائد على السهم في البنوك التجارية الأردنية.

واستهدفت دراسة (Rossi, et all , 2021) التأثير المعتدل لخصائص مجلس الإدارة في العلاقة بين ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي. أظهرت النتائج أن خصائص مجلس الإدارة؛ ومن أهمها خبرة أعضاء مجلس الإدارة، تعمل على تعديل العلاقة جزئيا بين ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي في الشركات الأوروبية. بالإضافة إلى ذلك؛ أظهرت نتائج الدراسة إلى أن ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للشركة.

ركزت دراسة (gardazi et al., 2020) على العلاقة بين سمات مجلس الإدارة ودرجة أداء الاستدامة لقطاع الطاقة، ومن منطلق نظرية الوكالة، يلعب مجلس الإدارة دورا هامًّا في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمناخ للشركات، ولكنه قد يضر –أيضًا- بالسياسات البيئية لتقليل تكلفة الوكالة، وتم تحديد السمات الحاسمة لمجلس الإدارة التي تعتبر مرتبطة بشكل إيجابي بالالتزام بتقليل البصمة الكربونية في البيئة، واقترحت الدراسة إطارًا مفاهيميًّا يقيس تأثير سمات مجلس الإدارة على أداء الاستدامة البيئية

ISSN : 2410-1818

والاجتماعية للشركة، وهذه السمات هي: استقلالية مجلس الإدارة، التنوع في الجنس لأعضاء المجلس، وازدواجية الرئيس التنفيذي، وحجم المجلس، وتنوع خبرات أعضاء المجلس. وتؤكد النتائج أن وجود مجلس إدارة متنوع الخبرات، يؤثر بشكل إيجابي على أداء الاستدامة البيئية والاجتماعية للشركات.

د) اختبار مدى وجود تنوع بين الجنسين (الحضور الأنثوي) في أعضاء مجلس الإدارة، وأثره على تحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي:

اتفق كلٌّ من (zhao et al., 2022; Nadeem, 2020; Matuszak et al., 2019; Naseem et al., 2017) على وجود علاقة إيجابية بين وجود تنوع بين الجنسين (الحضور الأنثوي) في أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي. هدفت دراسة (zhao et al., 2022) إلى دراسة العلاقة بين التحول الرقمي والأداء البيئي من منظور خصائص مجلس الإدارة. وأظهرت النتائج أن التحول الرقمي يمكن أن يحسن الأداء البيئي للشركات بشكل كبير. كما أظهرت النتائج أن خصائص مجلس الإدارة تؤثر على سرعة التحول الرقمي. وقد ظهر استعداد منخفض للتحول الرقمي في مجلس الإدارة مع العمر الكبير لأعضاء المجلس، وتنوع الجنسيات، وتركز المساهمين. في حين كانت استراتيجيات التحول الرقمي مفضلة في المجالس التي تضم عددًا أكبر من النساء، وحصول الأعضاء على مؤهلات علمية أعلى، وانخفاض أعمار أعضاء المجلس.

وأفادت دراسة (Nadeem,2020) أن تمثيل الإناث يضفي خصائص مميزة لمجالس الإدارة، حيث ينظر إليهن على أنهن يتمتعن بأسلوب قيادة يعتمد بشكل كبير على المشاركة، والديموقراطية، والتواصل الاجتماعي الفعال، مما يترتب عليه زيادة فعالية قرارات مجلس الإدارة، نتيجة لارتفاع جودة المناقشات والتشاور، وزيادة جودة الإشراف على الإفصاحات المختلفة من قبل المنشأة؛ وأهمها الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. علاوة على ذلك؛ فإن الإناث أكثر حساسية تجاه المجتمع والبيئة، ويقدمن المزيد من الاهتمام بالأنشطة الاجتماعية والخيرية.

وهدفت دراسة (Matuszak et al.,2019) إلى التحقيق في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك التجارية في بولندا، ودراسة الارتباط بين خصائص حوكمة الشركات وهذا النوع من الإفصاح. وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك حسنت من إعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية خلال فترة الدراسة. كما أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بين البنوك ذات هيكل ملكية مختلف. كما وجدت الدراسة أن هناك تأثيرًا إيجابيًّا لجميع المتغيرات المتعلقة بمجلس الإدارة؛ وهي: الحجم وقيادة مجلس الإدارة النسائية وأعضاء مجلس الإدارة الأجانب على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

وتوصلت دراسة (Naseem et al., 2017) إلى أن المجالس التي تتسم بالتنوع بين الجنسين قد يكون لديها فهم أفضل للقضايا المعقدة مقارنة بالمجالس التي لا يوجد بها تمثيل للإناث. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مجال الإدارة التي لديها إناث أكثر فعالية في اتخاذ القرارات، وبالتالي؛ تحسين أداء

ISSN : 2410-1818

المنشأة. في حين اتفق كلٌّ من (Ananzeh,2022; Fahad and Rahman, 2020; Majeed et al., 2015) على عدم وجود علاقة أو وجود علاقة سلبية بين وجود تنوع بين الجنسين (الحضور الأنثوي) في أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.

ه) معرفة أثر انتظام اجتماعات مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة بِبُعدها الاجتماعيّ:

اتفق كلٌّ من (الشعراوي، 2018 ،Almaqtari et al., 2023; kumar et al., 2022; fahad and Rahman, 2020;) على وجود علاقة بين انتظام اجتماعات مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.

تناولت دراسة (Almaqtari et al., 2023) اختبار أثر الإفصاح الاختياري على أداء الاستدامة، والذي قسمته إلى الإفصاح عن الانبعاثات الحرارية والابتكار، وكان لها- وفقا للنتائج- تأثير سلبي وغير هام على أداء الاستدامة. والإفصاح المرتبط باستخدام الموارد الذي كان له تأثير إيجابي معنوي هام على أداء الاستدامة. وكذلك بحثت هذه الدراسة في أثر خصائص مجلس الإدارة على أداء الاستدامة. وأشارت النتائج إلى أن خبرة أعضاء المجلس، وعدد الاجتماعات، واستقلالية المجلس، وحجم المجلس، ترتبط بمستويات أعلى من الإفصاح عن الأداء البيئي، ودرجة أداء الاستدامة من ناحية، ومن ناحية أخرى؛ لها تأثير إيجابي على أداء الاستدامة. أما تنوع المجلس فكان له أثر محدود على الإفصاح البيئي وأداء الاستدامة.

من زاوية أخرى؛ تناولت دراسة (kumar et al., 2022) وتم التركيز فيها على أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على الإفصاح عن تقارير الاستدامة. أيدت النتائج أن ملكية الحكومة، واجتماعات المجلس بصورة متكررة، يؤثران تأثيرًا معنويًّا كبيرًا على مدى الإفصاح عن تقارير الاستدامة. ولا توجد علاقة معنوية بين حجم مجلس الإدارة، واستقلالية المجلس، والإفصاح عن تقارير الاستدامة، وذلك باستخدام بيانات شركات هندية.

وتوصلت دراسة (Fahad and Rahman, 2020) إلى أنه يمكن قياس قدرة مجلس الإدارة واجتهاده في حل المشكلات باستخدام عدد اجتماعات المجلس سنويًّا، حيث يوفر عددٌ أكبر من اجتماعات مجلس الإدارة لأعضاء المجلس مزيدًا من المناقشة والتداول والتفاوض على أعباء العمل، ومشاركة الأفكار، وحل المشاكل الطارئة. كذلك يعمل مجلس الإدارة النشط –أيضا- على تحسين سمعة الشركة بين أصحاب المصلحة، وإرضاء المالكين. من وجهة نظرٍ أخرى؛ يمكن أن تؤثر اجتماعات مجلس الإدارة المتكررة سنويًّا على سير العمل، وجودة الوقت، بين أعضاء مجلس الإدارة.

وأمَّا دراسة (الشعراوي، 2018) فبحثت في أثر فاعلية لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وشمل مجتمع الدراسة: الشركات المدرجة بالمؤشر المصري للمسؤولية الاجتماعية. في حين تكونت عينة الدراسة من 19 شركة. وتم تحليل بيانات الفترة من 2014 إلى 2016م. واتبعت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى، حيث تم جمع البيانات من القوائم والتقارير المالية السنوية للعينة، توصل

ISSN : 2410-1818

الباحث إلى أن اجتماعات لجنة المراجعة ترتبط إيجابيا بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. في حين لا يرتبط حجم اللجنة بمستوى الإفصاح. وأوصى الباحث بضرورة تعزيز الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، من خلال إلزام الشركات بالإفصاح، والالتزام بمبادرة التقارير العالميةGRI ، وأن على الأبحاث المستقبلية البحث في أثر التفاعل بين لجنة المراجعة ولجنة المخاطر على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

المستخلص ممن الدراسات السابقة:

المستخلص من الدراسات السابقة التي تناولت دراسة الأثر المباشر لآليات حوكمة الشركات على تحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي في الشركات المدرجة في البورصة بدول مجلس التعاون الخليجي

م	محور الدراسة	الدراسات المؤيدة	الدراسات غير المؤيدة
1	الدراسات التي تناولت أثر عدد أعضاء (حجم) مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي	اتفق كلٌّ من (Maeeni & Nobanee, 2022; Dwekat et al., 2020; Tran et al., 2020) على وجود علاقة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.	في حين رفض كلٌّ من (Orazalin, 2019; Biçer & Feneir, 2019) وجود علاقة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.
2	الدراسات التي تناولت أثر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي	اتفق كلٌّ من) عبد الرؤوف، Alia & Mardawi, 2011 (;Jizi et al., 2014; 2021) على وجود علاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.	في حين رفض كلٌّ من (الهباش وابراهيم، 2015 (Appuhami & Tashakor, 2017؛ وجود علاقة أو وجود علاقة سلبية بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.
3	الدراسات التي تناولت أثر خبرة أعضاء مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي	اتفق كلٌّ من (,Rossi, et all ; 2021; gardazi et al., 2020; Kelley, 2008 محمد، 2021) على وجود علاقة بين خبرة أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.	في حين رفض كلٌّ من (سعيد وجمعة، 2016 Aladwey et al., 2022; Appuhami & Tashakor, 2017;) وجود علاقة أو وجود علاقة سلبية بين خبرة أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.

ISSN : 2410-1818

4	الدراسات التي تناولت وجود تنوع بين الجنسين (الحضور الأنثوي) في أعضاء مجلس الإدارة، وأثره على تحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.	اتفق كلٌّ من (Nadeem, 2020; Matuszak et al., 2019; Naseem et al., 2017) على وجود علاقة إيجابية بين وجود تنوع بين الجنسين (الحضور الأنثوي) في أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.	في حين رفض كلٌّ من (Ananzeh, 2022; Rahman and Fahad, 2020; Majeed et al., 2015) وجود علاقة أو وجود علاقة سلبية بين وجود تنوع بين الجنسين (الحضور الأنثوي) في أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.
5	الدراسات التي تناولت أثر انتظام اجتماعات مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي	اتفق كلٌّ من (الشعراوي، 2018 Almaqtari et al., 2023; kumar et al., 2022; fahad and Rahman, 2020;) على وجود علاقة بين انتظام اجتماعات مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.	بينما رفض كلٌّ من (Anyigbah et al., 2023; Disli et al., 2022) وجود علاقة بين انتظام اجتماعات مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.

فرضيات الدراسة: في ضوء ما تقدم من تساؤلات وأهداف الدراسة، تم صياغة فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى: H1: يوجد أثر مباشر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لخصائص مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ في الشركات المُدرجة في البورصة بدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال اختبار الفرضيات الفرعية الآتية:

H1.1: يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لحجم مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ في الشركات المُدرجة في البورصة بدول مجلس التعاون الخليجي.

H1.2: يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ في الشركات المُدرجة في البورصة بدول مجلس التعاون الخليجيِّ.

H1.3: يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لخبرة أعضاء مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ في الشركات المُدرجة في البورصة بدول مجلس التعاون الخليجيِّ.

ISSN : 2410-1818

H1.4: يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لوجود تنوع بين الجنسين (الحضور الأنثوي) في أعضاء مجلس الإدارة، وأثره على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ في الشركات المُدرجة في البورصة بدول مجلس التعاون الخليجيِّ.

H1.5: يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لأثر انتظام اجتماعات مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ في الشركات المُدرجة في البورصة بدُول مجلس التعاون الخليجيِّ.

منهجية الدراسة

1) **بيانات الدراسة:** تتبنى الدراسه الحاليه منهجا مختلطا من المنهج الوصفي التحليلي وكذا المنهج الكمي لتحليل وتفسيرِ المعلومات التي تَمَّ جمعُها من Refnitive Ikon لِعيِّنة مُكوَّنة من 366 شركة مدرجة بسوق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي بعدد مشاهدات 3660، خلال الفترة من 2013-2022. تكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من (2013- 2022م) بعد استبعاد المؤسسات المالية، نظرًا لخضوعها لقواعد تنظيمية، ومعايير، ومتطلبات قياس وإفصاح خاصة بها، نتيجة لاختلاف طبيعة نشاطها عن الشركات غير المالية.
2) **الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة:** باستخدام تحليل البيانات المقطعي، تم استخدام نماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية لتحليل البيانات. وتم إجراء التحليل على أساس كل دولة، وكذلك بشكل جماعي؛ لجميع دول مجلس التعاون الخليجي. يغطي التحليل الفترة من 2013 إلى 2022م. تمَّ تطبيق برنامج E-Views لتحليل بيانات متغيرات الدراسة بواسطة معادلات الانحدار الخطِّيِّ والمُتعدِّد لقياس أثر مجالس الإدارة على البُعد الاجتماعيِّ للتنمية المُستدامَة وكذا الدور المعزز للجان التنمية المستدامة أو لجان المسئولية الاجتماعي في العلاقة بين مجالس الإدارة والأداء المستدام ببعده الاجتماعي.
3) **نماذج الانحدار المتعدد:** تم تحليل البيانات بالاعتماد على نموذج الانحدار وفقا للمعادلة الآتية:

$$ESGP_{it} = \beta_0 + \beta_1 BSIZE_{it} + \beta_2 BIND_{it} + \beta_3 BDEL_{it} + \beta_4 BEXP_{it} + \beta_5 BGEND_{it} + \beta_6 SUSC_{it} + \beta_7 SIZE_{it} + \beta_8 PROF_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

حجم المجلس	BSIZE	**خبرة المجلس**	BEXP	**حجم الشركة**	SIZE
استقلالية المجلس	BIND	**التنوع بالمجلس**	BGEND	**ربحية الشركة**	PROF
اجتماعات المجلس	BDEL	**وجود لجان المسئولية الاجتماعية**	SUSC		

ISSN : 2410-1818

4) إطار الدراسة: شكَّل إطارُ الدراسة الدعامةَ المفاهيميَّةَ التي يقوم عليها البحث في العلاقة بين حَوْكَمة الشركات والاستدامة الاجتماعية في شركات دول مجلس التعاون الخليجي. ويشمل الإطارُ في جوهره مجموعةً من المُتغيِّرات، بما في ذلك حجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، والتنوُّع، والخبرة، وتكرار الاجتماعات. تُشكِّل هذه المُتغيِّراتُ المُكوِّناتِ الحاسمةَ التي تسعى الدراسةُ -من خلالها- إلى توضيح كيفية تأثير سمات الحَوْكَمة المُحدَّدة، وتشكيل نتائج الاستدامة الاجتماعية.

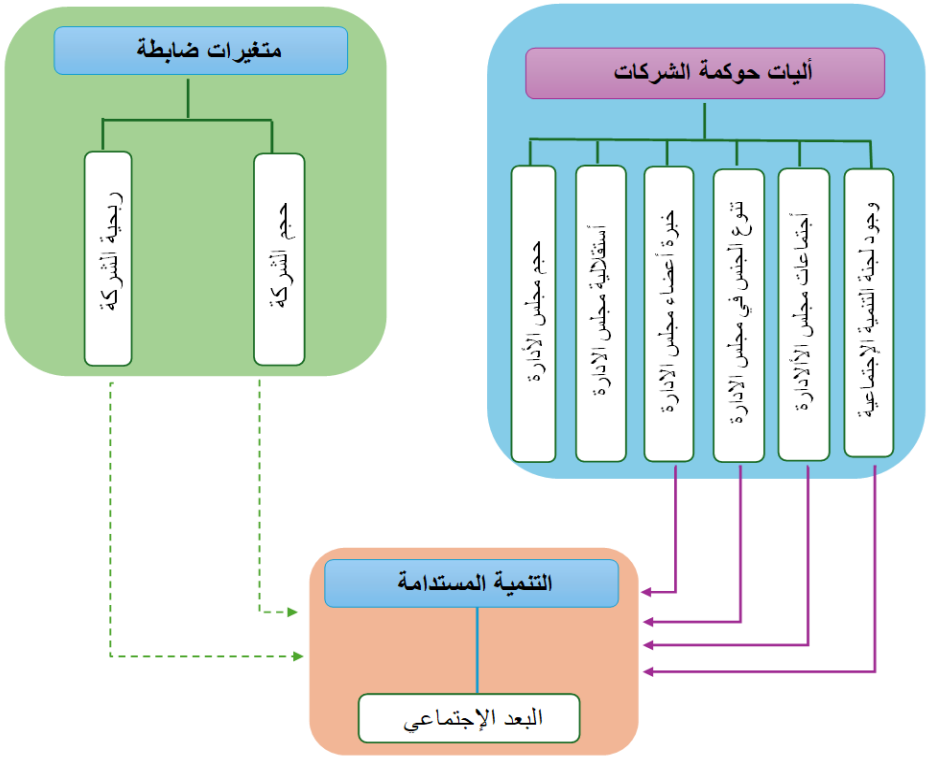

الشكل 1-1 : إطار الدِّراسة

ISSN : 2410-1818

المبحث الثاني: الإطار النظرى للدراسة

2.1 مفهوم حَوْكَمة الشركات

تُعرَّف الحَوْكَمة بأنَّها "مجموع القوانين والقواعد والمعايير التي تُحدِّد العلاقةَ بين كُلٍّ مِن إدارة الشركة والمُلَّاك، أو أصحاب المصالح، والتي تساعد على زيادة الرقابة على توزيع الحقوق بين المُشاركين في إدارة الشركة، حيث إنَّ كلمة الحَوْكَمة هي الترجمة المُختصرة للمصطلح "Corporate Governance". أمَّا الترجمة العِلْمِية لهذا المصطلح، التي اتُّفِقَ عليها، فهي أسلوبُ مُمَارسة الإدارة الرشيدة. وقد تعدَّدت التعريفات المُقدَّمة لهذا المصطلح، بحيث يعبر كل تعريف عن وجهة النظر التي يتبنَّاها مُقدِّم التعريف (داودي، 2012). ولقد قامت العديد من المُنظَّمات الدولية والأكاديميِّين بتقديم شرحٍ لمفهوم الحَوْكَمة، وفيما يأتي بعضُها:

تُعرِّفُ مؤسَّسةُ التمويل الدولية IFC الحَوْكَمةَ بأنَّها: النظام الذي يتمُّ من خلاله إدارة الشركات والتحكُّمُ في أعمالها. في حين تُعرِّفُها منظَّمة التعاون الاقتصاديِّ والتنمية OECD بأنَّها: مجموعةٌ مِن العلاقات فيما بين القائمين على الإدارة، بالإشراف عليها لحماية الحقوق المالية للمُساهمين (سيد وأخرون، 2021).

كما عرفتها لجنةُ Cadbury سنة 1992م على أنَّها الأسلوبُ الذي يُحقِّق التوازُنَ بين الأهداف الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة من جهةٍ، وبين الأهداف الفرديَّة والمُشتركة مِن جهةٍ أخرى. وبعبارة أخرى؛ إنَّ إطارَ حَوْكَمة الشركات يُشجِّع على الاستخدام الفعَّال للموارد، ويحثُّ -أيضًا- على توفير نُظُم المُحاسبة والمساءلة عن إدارة هذه الموارد. والهدفُ من ذلك؛ هو التقريبُ قدرَ الإمكانِ بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع (هوام، 2010).

أمَّا (Naciri, 2011) فقد عرَّفها بأنَّها "مجموعةٌ من الإجراءات -القواعد وأجهزة اتخاذ القرار والرقابة- التي تسمح بضمان العمل الجيد، والرقابة مِن قِبَل الدولة والشركة. والحَوْكَمة يُنظَر إليها بأنَّها التخصيص الأمثل والأخلاقيُّ للسلطات داخل الشركات، ومواردها البشرية والمالية بهدف خلق القيمة.

2.2 مفهوم مجلس الإدارة

يُعرَّف مجلس الإدارة بأنَّه هيئةٌ أو منظَّمةٌ داخلَ المُؤسَّسة، مهَمَّتُها التخفيض من مشكلة عدم تماثل المعلومات، ومراقبةُ مدى ملاءَمَتِها ومنفعتها، إضافةً إلى رقابة سلوك المُسيِّرين الرئيسِين، والتقييمِ والمُصادقةِ على القرارات الاستثمارية على المدى البعيد. (Biçer, 2019). كما يُعرَّف مجلس الإدارة بأنَّه: مجموعةٌ من الأفراد المُنتخَبين الذين تكون مسؤوليَّتُهم الرئيسَةُ هي العمل وفق مصالح المالكين، من خلال الرقابة والسيطرة على المُديرين في المُستوى التنفيذيِّ الأعلى (بلاسكة، 2017).

ISSN : 2410-1818

وعُرِّف مجلسُ الإدارة -أيضًا- بأنَّه مجموعةٌ مِن الأفراد المُنتخَبين الذين تكون مسؤوليَّتهم الرئيسَةُ هي العمل وفق مصالح المَالكين، من خلال الرقابة، والسيطرة على المُديرين في المستوى التنفيذيِّ الأعلى (عبد الصمد، 2022).

ومجلس الإدارة -أيضًا- هو عبارة عن مجموعةٍ مِن الأعضاء يُفَوِّضُهم المُساهمون عن طريق الجمعيَّة العُمومية للمُساهِمين مِن أجل إدارة الشركة، وهم يَدِينون بإخلاصهم وولائهم للشركة، ويخضعون للمُساءَلة مِن جانب المُساهِمين (درويش، 2003).

كما أنَّ مجلس الإدارة يُمثِّل الهيئةَ التي تحكم المُؤسَّسةَ، يتمُّ اختياره مِن مجموعات مُختلفةٍ من المُساهمين، وهو مسؤول عن مُراقبة تنفيذ أهداف المُؤسَّسة كما حدَّدَتها الجمعيَّة العامَّة. ويتكوَّن من أعضاءَ تنفيذيِّين وغيرِ تنفيذيِّين. كما يُعتبَر المجلسُ مسؤولًا مَسؤولِيَّةً جنائية على أيِّ تحريف أو تزوير في المعلومات الخاصَّة بالمؤسسة.

يتولَّى المجلسُ تعيينَ رئيسِ مجلس الإدارة والعُضوِ المُنتدَب (المُديرِ العامِّ). كما يتولَّى مَهامَّ إدارة المُؤسسة للمُدَّة التي ينصُّ عليها نظامُها الأساسيُّ. يُعَدُّ مجلسُ الإدارة مسؤولًا مسؤوليَّةً نهائيَّةً وكاملةً أمام المُساهمين وأصحابِ المصالح عن تقييم الأداء الإداريِّ، ويجب أن يُقدِّم تقريرَه عن تلك المسؤولية للمُساهِمين في نهاية كلِّ عامٍ، في شكل تقريرٍ سَنَويٍّ (بلاسكة، 2017).

2.3 مفهوم البُعد الاجتماعيّ للتنمية المُستدامة

يعود الظهور الأوَّل لِمَفهوم الاستدامة لسنة 1972م؛ حين أشار "نادي روما" إلى التفاوت بين النموِّ الاقتصاديِّ واستهلاكِ موارد الطبيعة. وقد تَمَّ تبَنِّي هذه الفكرة في "مؤتمر الأرض" للأمم المُتحدة مِن نفس السنة بستوكهولم، حينما ظهر مصطلح "Eco-devlopment". حيث تمَّ الاهتمام بتحديد العلاقة بين التغيُّرات الاقتصاديَّة ومستوى استخدام الموارد الطبيعيَّة المُرتبطة بهذه التغيُّرات، على اعتبار أنَّ مفهوم التنمية المُستدامة يستدعي تحقيق التوازن بين تحسين مستوى معيشة الإنسان، دون المساس أو الضَّرَرِ بالبيئة (Ajlan, 2023).

ويرجع الانطلاق الفِعْلِيُّ لمصطلح "التنمية المُستدامة" بعد صدور تقرير لجنة "برونتلاند" الذي أُعِدَّته "اللجنةُ العالميَّة للبيئة والتنمية" سنة 1987م. حيث تمَّت صياغة تعريفِ التنمية المُستدامة على أنَّها "تلك التنمية التي تُلَبِّي احتياجات الحاضر، دون الإخلال بقدرة الأجيال المُقبلة على تلبية احتياجاتهم". ويُعتبَر مِن بين أهمِّ التعاريف الواردة، وأوسَعِها نِطاقًا. وذلك راجعٌ إلى أنَّ هذا التقرير قد سلَّط الضوء على العلاقة والترابط الوثيق بين البيئة والتنمية اللَّذَيْن لا يمكن الفصل بينهما، باعتبار أنَّ البيئة هي المكان الذي نحيا فيه، والتنميةَ هي كلُّ ما يتمُّ فِعلُه بهدف تحسين المَصير والمُستقبل في ظلِّ هذه البيئة (Hirai et al., 2022).

ثُمَّ يأتي "مُؤتمر رِيُودِي جانيرو" سنة 1992م، حين اتفقت عِدَّة دول مِن العالم على تعريف التنمية المُستدامة بأنها "التنمية التي تُوَفِّق بين التنمية البيئيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، فتنشأ دائرةٌ صالحة بين

ISSN : 2410-1818

هذه الأقطاب الثلاثة، فعَّالةٌ مِن الناحية الاقتصاديَّة، عادِلةٌ مِن الناحية الاجتماعيَّة، ومُمْكِنةٌ مِن الناحية البيئِيَّة، إنَّها التنمية التي تحترم الموارِدَ الطبيعِيَّة والنُّظُم البيئِيَّة، وتدعم الحياة على الأرض، وتضمن الناحية الاقتصاديَّة، دون إهمال الهدف الاجتماعيِّ الذي يتجلَّى في مُكافحة الفقر والبطالة وعدم المُساواة، والبحثِ عن العدالة"، وغالبًا ما تسبق التنميةَ المُستدامةَ عمليَّةٌ سياسِيَّةٌ مُسالِمةٌ ومَسؤولة (Biermann et al., 2022). تُلاقي هذه النزعةُ الهادفة نحو التغيير سلسلةً مِن الاضطرابات وأعمال العُنف، مِمَّا يُؤدِّي إلى تعطيل الحياة الطبيعِيَّة، وتدمير مُجتمعِ الأعمال. ومِن المُثير للاهتمام أنَّ هذه التَّرَدِّيَات قد تكون مرغوبةً لدى قطيعٍ مَحدود من الأفراد الذين يُحبِّذون الإفادةَ مِن حالة افتقار الاستقرار، وإبرام صفقاتٍ تُدِرُّ عليهم أرباحًا فائقة. يتجلَّى هنا دورُ المنهج الماركسيِّ، مِن خلال مساعدته صانعي السياسات وقادةِ الرأي على فهم المُعطيات مِن حولهم، واستنتاج الأدِلَّة التي تزيد مِن فعَّالية جهودهم البنَّاءة.

المبحث الثالث :تحليل بيانات الدراسة

3.1 التحليل الوصفي

بدءًا بنتائج الإحصاءات الوصفية ذات الصلة بالمتغيرات المستقلة الأساسية للدراسة يلاحظ أن الوسط الحسابي للمتغير التابع للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في التقارير السنوية للشركات بلغ (6.3٪)، وأن الحد الأقصى لنسبة الشركات التي تفصح عن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بلغت (67.8٪)، في حين أن الحد الأدنى (0) بانحراف معياري قدره (15.6٪). مما يشير إلى مستوى متواضع من الإفصاح عن أنشطة المسؤوليات الاجتماعية للشركات في دول مجلس التعاون الخليجي. ويعكس الانحراف المعياري البالغ (15.6٪) تباينًا كبيرًا في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات، مما يشير إلى ممارسات وسياسات غير متسقة بين شركات دول مجلس التعاون الخليجي. ويشير هذا التفاوت إلى الحاجة إلى أطر موحدة وصارمة للمسؤولية الاجتماعية للشركات، لضمان اعتماد ممارسات المسؤولية الاجتماعية على نطاق أوسع وأكثر اتساقا لدى دول مجلس التعاون الخليجي. التالي جدول (1) والذي يوضح نتائج الإحصاء الوصفي:

ISSN : 2410-1818

الجدول (1): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

مقاييس الإحصاء الوصفي	الربحية	لجنة المسؤولية الاجتماعية	حجم المنشأة	التنوع بين الجنسين	خبرة المجلس	اجتماعات المجلس	استقلالية المجلس	حجم المجلس	البعد الاجتماعي
الوسط الحسابي	7.32	60	8.57	3	20.5	4.11	50.7	3.1	6.3
الحد الأقصى	9.08	84.4	9.84	20.0	50.0	10.0	100.0	15.0	67.8
الحد الأدنى	2.95	0.0	3.56	0.0	0.0	0.0	0.0	3	0.0
الانحراف المعياري	8.08	11.5	9.09	2.3	8.1	30.4	18.3	3.3	15.6
الالتواء	2.01	2.30	2.10	2.40	2.60	2.30	1.20	2.38	3.20
التفرطح	8.00	4.60	7.50	8.50	8.30	6.35	6.20	7.04	7.40
الملاحظات	**200**	**200**	**200**	**200**	**200**	**200**	**200**	**200**	**200**

وقد أظهرت نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة -أيضًا- أنَّ الوسط الحسابي لحجم المجلس (3.1). في حين أن الحد الأعلى (15) عضوا. والحد الأدنى (3). بانحراف معياري بلغ (3.3). وتشير النتائج إلى أن متوسط حجم مجلس الإدارة هو (3.1)، مما يعكس توجهًا نحو مجالس إدارة صغيرة الحجم نسبيًّا. الحد الأقصى لحجم المجلس كان (15.0)، مما يدل على وجود بعض الشركات التي تعتمد على مجالس أكبر وأكثر تنوعًا في الخبرات. الحد الأدنى لحجم المجلس كان 3، مما يشير إلى أن بعض الشركات تعمل بمجالس إدارة صغيرة جدًّا. الانحراف المعياري البالغ 3.3 يعكس تباينًا ملحوظًا في حجم مجالس الإدارة بين الشركات المختلفة، مما يبرز عدم التوحيد في هيكلية إدارة الشركات عبر المنطقة.

بينما بلغ الوسط الحسابي لاستقلالية المجلس (٪5.7)، بلغ الحد الأعلى (٪100)، والحد الأدنى (0) بانحراف معياري بلغ (18.3). تشير النتائج إلى أن متوسط نسبة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة هو (٪50.7)، مما يعني أن نصف أعضاء المجالس في المتوسط هم مستقلُّون، ولا تربطهم علاقات مباشرة بالشركة. الحد الأقصى للاستقلالية هو (٪100.0)، مما يعكس وجود شركات تعتمد بالكامل على أعضاء مجلس إدارة مستقلين. الحد الأدنى هو (٪0.0)، مما يشير إلى أن بعض الشركات ليس لديها أي أعضاء مستقلين في مجالسها. الانحراف المعياري البالغ (18.3) يدل على تفاوت كبير في نسبة الاستقلالية بين الشركات، مما يبرز التنوع في مدى التزام الشركات في المنطقة بممارسات حوكمة الشركات التي تشجع على الاستقلالية.

ISSN : 2410-1818

كما بلغ الوسط الحسابي لعدد اجتماعات المجلس (11.4)، في حين بلغ الحد الأعلى (10) اجتماعات، والحد الأدنى (0) بانحراف معياري بلغ (30.4). تشير النتائج إلى أن متوسط عدد اجتماعات مجالس الإدارة هو (4.11) اجتماع سنويًّا، مما يعكس تفاعلًا منتظمًا لمجلس الإدارة في مراقبة أداء الشركة وتوجيهها. الانحراف المعياري البالغ (30) يعكس تباين كبير في عدد الاجتماعات على مستوى الشركات.

وفيما يتعلق بخبرة أعضاء مجلس الإدارة؛ تعكس النتائج أن متوسط نسبة أعضاء مجلس الإدارة الذين يمتلكون خبرة في مجالات المحاسبة والإدارة أو مجالات أخرى متصلة بها هو 3.3، مع وجود حد أقصى يصل إلى (100٪) في بعض الشركات، مما يشير إلى متوسط ضعيف على مستوى الشركات بشكل عام، بينما في بعض الشركات تبلغ النسبة (100٪). الحد الأدنى (0.0) يعني وجود شركات ليس لديها أعضاء مجلس إدارة يمتلكون خبرة في مجالات المحاسبة والإدارة أو مجالات أخرى متصلة بها في مجلس الإدارة. الانحراف المعياري البالغ (2.3) يعكس تباينًا في مستويات الخبرة بين الشركات على مستوى مجلس دول التعاون الخليجي. كما تُظهر النتائج أن التنوع بين الجنسين في مجالس الإدارة يبلغ متوسطه (3٪)، مع وجود حد أقصى قدره (20٪) من النساء في بعض المجالس، بينما في بعض الحالات لا توجد نساء (0.0٪) ضمن أعضاء مجالس الإدارة. ويلاحظ وجود نسبة تشتت في مؤشرات آليات الحوكمة في الشركات الممثلة لعينة الدراسة، وقد يعود هذا لاختلاف معايير الحوكمة وتباينها بين كل شركة، أو بين دول مجلس التعاون الخليجي.

3.2 اختبار فرضيات البحث:

اعتمدت الدراسة منهج البحث الكمي لتصميم إجراءات الدراسة وتجميع البيانات وتفسيرها. وتم الحصول على البيانات من قاعدة بيانات **Refinitive**. وقد تم جمع البيانات من 366 شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة من 2013 إلى 2022، وتتكون من 3660 ملاحظة سنوية. وتم إجراء تحليل بيانات اللوحة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعتادة (**OLS**) كنموذج للانحدار الخطي المتعدد لتقدير النتائج. وفيما يلي مناقشة نتائج تحليل الإنحدار في كل دوله:

3.2.1 مملكة البحرين:

تشير النتائج في الجدول (2) إلى أن معامل متغير حجم مجلس الإدارة، مقاسًا بعدد الأعضاء، ليس ذا دلالة إحصائية معنوية هامة (قيمة ت = -0.104 والدلالة المعنوية = 0.917 > 0.01 و0.05 و 0.10) مما يشير إلى أن حجم مجلس الإدارة، مقاسًا بعدد الأعضاء، ليس له تأثير ملموس على متغير التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي، المتغير التابع في نموذج الانحدار. ويلاحظ من خلال النتائج أن إشارة معامل حجم مجلس الإدارة سالبة (-0.023) وهذا يعني أنه هناك علاقة عكسية بين حجم مجلس الإدارة، مقاسًا بعدد الأعضاء، والتنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي، وهذا يشير إلى أنَّ زيادة حجم مجلس الإدارة قد يؤدي إلى انخفاض الأداء المستدام للشركة ببعده الاجتماعي، وانخفاض حجم مجلس

ISSN : 2410-1818

الإدارة يؤدي إلى زيادة الأداء المستدام للشركة ببعده الاجتماعي. وعليه؛ تشير النتائج إلى أن زيادة الأداء المستدام للشركة ببعده الاجتماعي في الشركات البحرينية يكون عند احتفاظ الشركات بحجم مجلس إدارة أقل وليس أكبر.

وعليه نرفض الفرض H1.1، حيث لا يوجد أثر مباشر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لحجم مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي في الشركات بمملكة البحرين، وهذا يتفق مع دراسة كلٌّ من (Orazalin, 2019; Biçer & Feneir, 2019) على عدم وجود علاقة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي

جدول (2): نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد - البحرين

المتغير	المعامل	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الإحصائية المعنوية
الثابت	0.068	0.282	0.242	0.809
حجم مجلس الإدارة	0.023-	0.223	0.104-	0.917
استقلالية مجلس الإدارة	0.154-	0.025	6.125-	0.000
اجتماعات مجلس الإدارة	0.197	0.028	7.021	0.00
خبرة أعضاء مجلس الإدارة	0.011	0.052	0.213	0.831
التنوع في مجلس الإدارة	2.542	0.596	4.263	0.000
حجم الشركة	0.000	0.000	0.309-	0.758
وجود لحنة تنمية اجتماعية	0.035	0.084	0.417	0.677
ربحية الشركة	0.000	0.000	0.466	0.642
قيمة معامل التحديد	0.842			
قيمة مربع معامل التحديد	0.835			
قيمة F	126.943			
الدلالة المعنوية لنموذج الانحدار	0.000			

فيما يتعلق بتأثير استقلالية مجلس الإدارة؛ تشير النتائج إلى أنَّ متغير استقلالية مجلس الإدارة له أثر ذو دلالة إحصائية معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (1٪): (قيمة ت= - 6.125 والدلالة المعنوية = 0.000 < 0.01 و0.05 و 0.10)، مما يشير إلى وجود تأثير على متغير التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي. وتدلُّ الإشارة السلبية لمعامل استقلال مجلس الإدارة (-0.154) على وجود علاقة عكسية معنوية بين استقلال مجلس الإدارة والأداء المستدام في البعد الاجتماعي.

وعليه نرفض الفرض H1.2، حيث لا يوجد أثر مباشر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لإستقلال مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي في

ISSN : 2410-1818

الشركات بمملكة البحرين، وهذا يتفق مع دراسة كلا من (الهباش وإبراهيم، 2015 Appuhami) ;Tashakor, 2017 &على عدم وجود علاقة أو وجود علاقة سلبية بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي. وبخصوص نتائج اجتماعات مجلس الإدارة، فإنَّ النتائج تشير إلى أن متغير اجتماعات مجلس الإدارة له أثر ذو دلالة إحصائية معنوية هامة عند مستوى الدلالة الإحصائية (1): (قيمة ت = 7.021 والدلالة المعنوية = 0.000 < 0.01 و 0.05 و 0.10)، مما يشير إلى وجود تأثير ملموس على متغير التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي. والإشارة الإيجابية لمعامل تكرار اجتماعات مجلس الإدارة (0.197) تعني وجود علاقة إيجابية بين تكرار اجتماعات مجلس الإدارة والأداء المستدام في البعد الاجتماعي. ويشير هذا إلى أن الشركات التي تعقد اجتماعات مجلس إدارتها بشكل متكرر وأكبر تميل إلى تحقيق أداء مستدام أعلى.

وعليه يتم قبول الفرض H1.3، حيث يوجد أثر مباشر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لاجتماعات مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي في الشركات بمملكة البحرين، وهذا يتفق مع دراسة كلا من (الشعراوي، 2018 ,.Almaqtari et al 2023; kumar et al., 2022; fahad and Rahman, 2020;) على وجود علاقة بين انتظام اجتماعات مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي. وفيما يتعلق بتأثير خبرة مجلس الإدارة؛ تشير النتائج إلى أنَّ معامل متغير خبرة مجلس الإدارة ليس له أثر ذو دلالة إحصائية معنوية هامة عند أي مستوى من مستويات الدلالة الإحصائية (01 و 0.05 و 0.10) (قيمة ت = 0.213 والدلالة المعنوية = 0.831 > 0.01 و 0.05 و 0.10)، مما يشير إلى أن خبرة مجلس الإدارة ليس لها تأثير معنوي على متغير الاستدامة ببعدها الاجتماعي. وبالرغم من أن معامل متغير خبرة مجلس الإدارة (0.011) له إشارة موجبة، مما يدل على تأثيره الإيجابي، لكن تشير الدلالة المعنوية إلى أن معاملَ متغيِّرِ خبرةِ مجلس الإدارة ليس له تأثير ملموس على متغيِّرِ الاستدامة ببعدها الاجتماعي.

وعليه يتم رفض الفرض H1.4، حيث لا يوجد أثر مباشر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لخبرة مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي في الشركات بمملكة البحرين، وهذا يتفق مع دراسة كلا من (سعيد وجمعة، 2016 ;Aladwey et al., 2022 ;Appuhami & Tashakor, 2017) على عدم وجود علاقة أو وجود علاقة سلبية بين خبرة أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.

وبخصوص تأثير متغير التنوع في مجلس الإدارة، تشير النتائج إلى أن متغير اجتماعات مجلس الإدارة له أثر ذو دلالة إحصائية معنوية هامة عند مستوى الدلالة الإحصائية (1٪): (قيمة ت = 4.263 والدلالة المعنوية = 0.000 < 0.01 و 0.05 و 0.10) مما يشير إلى وجود تأثير ملموس على متغير التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي. أمَّا العلامة الإيجابية لمعامل تنوع مجلس الإدارة (2.542) فتعني وجود علاقة إيجابية بين تنوع مجلس الإدارة والأداء المستدام في البعد الاجتماعي. ويشير هذا إلى أن الشركات

ISSN : 2410-1818

التي لديها مجالس إدارة أكثر تنوُّعًا من الذكور والإناث تميل إلى الحصول على أداء مستدام أعلى. وعليه نقبل الفرض H1.5، حيث يوجد أثر مباشر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) للتنوع فى مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي في الشركات بمملكة البحرين، وهذا يتفق مع دراسة كلا من (Nadeem, 2020; Matuszak et al., 2019; Naseem et al., 2017) على وجود علاقة إيجابية بين وجود تنوع بين الجنسين (الحضور الأنثوي) في أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.

وفيما يتعلق بتأثير وجود لجنة خاصة بالتنمية الاجتماعية؛ تشير النتائج إلى أنَّ معامل مُتغيِّرِ لجنة المسؤولية الاجتماعية ليس له أثر ذو دلالة إحصائية معنوية هامة عند أي مستوى من مستويات الدلالة الإحصائية (01 و 0.05 و 0.10) (قيمة ت = 0.417 والدلالة المعنوية = 0.667 > 0.01 و 0.05 و 0.10)، مما يشير إلى أن لجنة المسؤولية الاجتماعية ليس لها تأثير ملموس على متغير الاستدامة ببعدها الاجتماعي. وبالرغم من أنَّ معامل متغير لجنة المسؤولية الاجتماعية (0.036) له إشارة موجبة، مما يدل على تأثيره الإيجابي، لكن تشير الدلالة المعنوية إلى أن معامل لجنة المسؤولية الاجتماعية ليس له تأثير ملموس على متغير الاستدامة ببعدها الاجتماعي. وعليه؛ تشير النتائج -بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود لجنة المسؤولية الاجتماعية في الشركات البحرينية ومتغير الاستدامة ببعدها الاجتماعي- إلى أنَّه على الرغم من احتمال وجود اتجاه إيجابي، إلا أنَّ العلاقة بين وجود لجنة المسؤولية الاجتماعية للشركات وأداء الاستدامة في البعد الاجتماعي ليست ذات دلالة معنوية قوية.

وعليه يتم رفض الفرض H2، حيث لا يوجد أثر معدل ومعزز ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) للجان التنمية الاجتماعية في العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والتنمية المُستدامة بِبُعدها الاجتماعيِّ في الشركات المُدرجة في البورصة البحرانية.

وبالنظر إلى نتائج بمتغيرات حجم الشركة والربحية، فإنَّها تشير إلى عدم وجود دلالة إحصائية، حيث تكون قيم: ت قريبة من الصفر، وقيم الدلالة المعنوية أكبر من (0.05). وهذا يشير إلى أن حجم الشركة وربحيتها ليس لهما تأثير كبير على متغير التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي في الشركات البحرينية.

وبالنسبة لحجم الشركة؛ تشير النتائج إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم الشركة، مقاسًا بإجمالي الأصول، والأداء المستدام في البعد الاجتماعي. ويشير هذا إلى أن نتائج الاستدامة الاجتماعية للشركة لا تتأثر بشكل كبير بحجمها. وهذا لا يعني أن الشركات الكبيرة فيها أداء اجتماعي مستدام أكبر من الشركات الصغيرة في البحرين. وبالمثل؛ فبالنسبة للربحية؛ تشير النتائج إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية الشركة، مقاسة بصافي الدخل، والأداء المستدام في البعد الاجتماعي. وهذا يعني أن نتائج الاستدامة الاجتماعية للشركة لا تتأثر بشكل كبير بمستويات ربحيتها.

ISSN : 2410-1818

3.2.2 دولة الكويت:

تشير النتائج في الجدول 3 إلى أنَّ معامل متغير حجم مجلس الإدارة، مقاسًا بعدد الأعضاء، له دلالة إحصائية معنوية هامة (قيمة ت = 5.155 والدلالة المعنوية = 0.000 < 0.01 و 0.05 و 0.10)، مما يشير إلى أن حجم مجلس الإدارة، مقاسًا بعدد الأعضاء، له تأثير ملموس على متغير التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي، المتغير التابع في نموذج الانحدار. ويلاحظ من خلال النتائج أن إشارة معامل حجم مجلس الإدارة (0.779)، هذا يعني أنَّ هناك علاقة طردية بين حجم مجلس الإدارة، مقاسًا بعدد الأعضاء، والتنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي، وهذا يشير إلى أنه كلما زاد عدد أعضاء مجلس الإدارة، قد يؤدي ذلك إلى زيادة الأداء المستدام للشركة ببعده الاجتماعي. وانخفاض حجم مجلس الإدارة يؤدي إلى انخفاض الأداء المستدام للشركة ببعده الاجتماعي. وعليه؛ تشير النتائج إلى أن زيادة الأداء المستدام للشركة ببعده الاجتماعي في الشركات الكويتية يكون عند احتفاظ الشركات بحجم مجلس إدارة أكبر، وليس أقل.

وعليه نقبل الفرض H1.1، حيث يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لحجم مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ في الشركات الكويتية، وهذا يتفق مع دراسة كلا من (Maeeni & Nobanee, 2022; Dwekat et al., 2020; Tran et al., 2020) على وجود علاقة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي. و فيما يتعلق بتأثير استقلالية مجلس الإدارة؛ تشير النتائج إلى أنَّ متغير استقلالية مجلس الإدارة له أثر ذو دلالة إحصائية معنوية هامة عند مستوى الدلالة الإحصائية (1٪)، حيث إن (قيمة ت = -4.150 والدلالة المعنوية = 0.000 < 0.01 و 0.05 و 0.10)، مما يشير إلى وجود تأثير ملموس على متغير التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي. وتشير الإشارة السلبية لمعامل استقلال مجلس الإدارة (-0.126) إلى وجود علاقة عكسية بين استقلال مجلس الإدارة والأداء المستدام في البعد الاجتماعي.

وعليه نقبل الفرض H1.2، حيث يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لإستقلال مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ في الشركات الكويتية، وهذا يتفق مع دراسة كلا من اتفق كلٌّ من: (عبد الرؤوف، Alia & Mardawi, 2021; Jizi et 2011 al., 2014;) على وجود علاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي. وبخصوص نتائج اجتماعات مجلس الإدارة، فإنَّ النتائج تشير إلى أنَّ متغير اجتماعات مجلس الإدارة له أثر ذو دلالة إحصائية معنوية هامة عند مستوى الدلالة الإحصائية (1): (قيمة ت = 1.968 والدلالة المعنوية = 0.049 < 0.01 و 0.05 و 0.10)، مما يشير إلى وجود تأثير ملموس على متغير التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي. والإشارة الإيجابية لمعامل تكرار اجتماعات مجلس الإدارة (0.019) تعني وجود علاقة إيجابية بين تكرار اجتماعات مجلس الإدارة والأداء المستدام في البعد الاجتماعي. وعليه نقبل الفرض H1.3، حيث يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)

ISSN : 2410-1818

لإجتماعات مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ فى الشركات الكويتية. وهذا يتفق مع دراسة كلا من (الشعراوي، 2018 ;Almaqtari et al., 2023; kumar et al., 2022; fahad and Rahman, 2020;) على وجود علاقة بين انتظام اجتماعات مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.

وفيما يتعلق بتأثير خبرة مجلس الإدارة، تشير النتائج إلى أن معامل متغير خبرة مجلس الإدارة له أثر ذو دلالة إحصائية معنوية هامة عند أي مستوى من مستويات الدلالة الإحصائية (01 و 0.05 و 0.10) (قيمة ت = 4.143 والدلالة المعنوية = 0.000 < 0.01 و 0.05 و 0.10)، مما يشير إلى أن خبرة مجلس الإدارة لها تأثير ملموس على متغير الاستدامة ببعدها الاجتماعي. وكذلك معامل متغير خبرة مجلس الإدارة (0.113) له إشارة موجبة، مما يدلُّ على تأثيره الإيجابي على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الشركات الكويتية. وعليه نقبل الفرض H1.4، حيث يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لخبرة مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ فى الشركات الكويتية، وهذا يتفق مع دراسة كلا من اتفق كلٌّ من: (; Rossi, et all , 2021; gardazi et al., 2020; Kelley, 2008 محمد، 2021) على وجود علاقة بين خبرة أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.

جدول (3): نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد - الكويت

المتغير	المعامل	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الإحصائية المعنوية
الثابت	0.184-	0.098	1.880-	0.061
حجم مجلس الإدارة	0.779	0.151	5.155	0.000
استقلالية مجلس الإدارة	0.126-	0.030	4.150-	0.000
اجتماعات مجلس الإدارة	0.019	0.010	1.968	0.049
خبرة أعضاء مجلس الإدارة	0.113	0.027	4.143	0.000
التنوع في مجلس الإدارة	1.423	0.071	19.986	0.000
حجم الشركة	0.000	0.000	16.147	0.000
وجود لجنة تنمية اجتماعية	0.341	0.014	24.993	0.000
ربحية الشركة	0.000	0.000	2.115-	0.035
قيمة معامل التحديد		0.924		
قيمة مربع معامل التحديد		0.923		
قيمة F		1408.122		
الدلالة المعنوية لنموذج الانحدار		0.000		

ISSN : 2410-1818

وبخصوص تأثير متغير التنوع في مجلس الإدارة، تشير النتائج إلى أن متغير اجتماعات مجلس الإدارة له أثر ذو دلالة إحصائية معنوية هامة جدا عند مستوى الدلالة الإحصائية (1٪): (قيمة ت = 19.986 والدلالة المعنوية = 0.000 < 0.01 و 0.05 و 0.10) مما يشير إلى وجود تأثير ملموس كبير جدا على متغير التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي. أما العلامة الإيجابية لمعامل تنوع مجلس الإدارة (1.423)، فتعني وجود علاقة إيجابية بين تنوع مجلس الإدارة والأداء المستدام في البعد الاجتماعي. ويشير هذا إلى أن الشركات التي لديها مجالس إدارة أكثر تنوُّعًا من الذكور والإناث تميل إلى الحصول على أداء مستدام أعلى. وعليه نقبل الفرض H1.5، حيث يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) للتنوع فى مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ فى الشركات الكويتية، وهذا يتفق مع دراسة كلا من اتفق كلٌّ من (Nadeem, 2020; Matuszak et al., 2019; Naseem et al., 2017) على وجود علاقة إيجابية بين وجود تنوع بين الجنسين (الحضور الأنثوي) في أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.

وفيما يتعلق بتأثير وجود لجنة خاصة بالتنمية الاجتماعية، تشير النتائج إلى أنَّ معاملَ مُتغيِّرِ لجنة المسؤولية الاجتماعية له أثر ذو دلالة إحصائية معنوية هامة جدًّا عند أيِّ مستوى من مستويات الدلالة الإحصائية (01 و 0.05 و 0.10) (قيمة ت= 24.993 والدلالة المعنوية = 0.000 < 0.01 و 0.05 و 0.10)، مما يشير إلى أن لجنة المسؤولية الاجتماعية لها تأثير ملموس على متغير الاستدامة ببعدها الاجتماعي. وكذلك معامل متغير لجنة المسؤولية الاجتماعية (0.341) له إشارة موجبة مما يدل على تأثيره الإيجابي. وعليه؛ تشير النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود لجنة المسؤولية الاجتماعية في الشركات الكويتية ومتغير الاستدامة ببعدها الاجتماعي. وكذلك العلاقة بين وجود لجنة المسؤولية الاجتماعية للشركات وأداء الاستدامة في البعد الاجتماعي ذات دلالة معنوية قوية.وعليه نقبل الفرض H2، حيث يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لوجود لجان التنمية الإجتماعية على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ فى الشركات الكويتية.

وبالنظر إلى نتائج متغير حجم الشركة؛ فهي تشير إلى وجود دلالة إحصائية، حيث قيمة ت = (16.147)، وقيمة الدلالة المعنوية (0.000). وهذا يشير إلى أن حجم الشركة له تأثير كبير على متغير التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي في الشركات الكويتية. تشير النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم الشركة، مقاسًا بإجمالي الأصول، والأداء المستدام في البعد الاجتماعي. ويشير هذا إلى أن نتائج الاستدامة الاجتماعية للشركة تتأثر بشكل كبير بحجمها. وهذا يعني أن الشركات الكبيرة فيها أداء اجتماعي مستدام أكبر من الشركات الصغيرة. وبالنظر إلى نتائج بمتغير الربحية؛ تشير النتائج إلى وجود دلالة إحصائية، حيث قيمة ت = (-2.115) وقيمة الدلالة المعنوية (0.035). وهذا يشير إلى أن الربحية لها تأثير كبير على متغير التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي في الشركات الكويتية. كما تشير النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية الشركة، مقاسة بصافي

ISSN : 2410-1818

الدخل، والأداء المستدام في البعد الاجتماعي. وهذا يعني أن نتائج الاستدامة الاجتماعية للشركة تتأثر بشكل كبير بمستويات ربحيتها.

3.2.3 سلطنة عُمان:

تشير النتائج في الجدول 4 إلى أنَّ معامل متغير حجم مجلس الإدارة، مقاسًا بعدد الأعضاء، ليس ذو دلالة إحصائية معنوية (قيمة ت= 0.299 والدلالة المعنوية = 0.765 > 0.01 و 0.05 و 0.10) مما يشير إلى أن حجم مجلس الإدارة، مقاسًا بعدد الأعضاء، ليس له تأثير ملموس على متغير التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي، المتغير التابع في نموذج الانحدار. ويلاحظ من خلال النتائج أن إشارة معامل حجم مجلس الإدارة موجبة (0.103) وهذا يعني أنَّ هناك علاقة طردية بين حجم مجلس الإدارة، مقاسًا بعدد الأعضاء، والتنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي، ورغم طردية العلاقة بين حجم مجلس الإدارة والأداء المستدام للشركة ببعدها الاجتماعي، إلا أنه قد يكون تشكيل أعضاء مجلس الإدارة لا يضع المسؤولية الاجتماعية من الأولويات الاستراتيجية للشركة.

وعليه؛ تشير النتائج إلى أن زيادة الأداء المستدام للشركة ببعده الاجتماعي في الشركات العمانية يرتبط باحتفاظ الشركات بحجم مجلس إدارة أكبر، ولكن من المحتمل أن تشكيل مجلس الإدارة وتنوعه الحالي لا يعكس بشكل كبير الجانب الاجتماعي.

جدول (4): نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد — سلطنة عمان

المتغير	المعامل	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الإحصائية المعنوية
الثابت	0.310	0.058	5.304	0.000
حجم مجلس الإدارة	0.103	0.344	0.299	0.765
استقلالية مجلس الإدارة	0.253	0.051	4.919	0.000
اجتماعات مجلس الإدارة	0.020	0.022	0.916	0.360
خبرة أعضاء مجلس الإدارة	0.171	0.024	7.195	0.000
التنوع في مجلس الإدارة	0.289	0.156	1.848	0.065
حجم الشركة	0.000	0.000	5.479-	0.000
وجود لجنة تنمية اجتماعية	0.212	0.026	8.133	0.000
ربحية الشركة	0.000	0.000	2.530	0.012
قيمة معامل التحديد		0.814		
قيمة مربع معامل التحديد		0.792		
قيمة F		38.130		
الدلالة المعنوية لنموذج الانحدار		0.000		

ISSN : 2410-1818

وعليه نرفض الفرض H1.1، حيث لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لحجم مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ فى الشركات بسلطنة عمان، وهذا يتفق مع دراسة كلا من (Orazalin, 2019; Biçer & Feneir, 2019) على عدم وجود علاقة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.

فيما يتعلق بتأثير استقلالية مجلس الإدارة، تشير النتائج إلى أن متغير استقلالية مجلس الإدارة له أثر ذو دلالة إحصائية معنوية هامة عند مستوى الدلالة الإحصائية (1٪): (قيمة ت = 4.919 والدلالة المعنوية = 0.000 < 0.01 و 0.05 و 0.10)، مما يشير إلى وجود تأثير ملموس على متغير التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي. وتشير الإشارة الموجبة لمعامل استقلال مجلس الإدارة (0.253) إلى وجود علاقة طردية بين استقلال مجلس الإدارة والأداء المستدام في البعد الاجتماعي. قد يعزى هذا الأثر إلى أنه في الشركات التي لديها نسبة أعلى من استقلالية مجلس الإدارة كان مستوى التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي مرتفعًا، بينما في الشركات التي كان مستوى استقلالية مجلس الإدارة منخفضًا، كان مستوى التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي قليلًا. وعليه نقبل الفرض H1.2، حيث يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لإستقلال مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ فى الشركات بسلطنة عمان، وهذا يتفق مع دراسة كلا من اتفق كلٌّ من: (عبد الرؤوف، Alia & Mardawi, 2021; Jizi et al., 2014;2011) على وجود علاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.

وبخصوص نتائج اجتماعات مجلس الإدارة؛ فإنَّ النتائج تشير إلى أن متغير اجتماعات مجلس الإدارة ليس له أثر ذو دلالة إحصائية معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (1): (قيمة ت = 0.916 والدلالة المعنوية = 0.360 > 0.01 و 0.05 و 0.10)، مما يشير إلى عدم وجود تأثير ملموس على متغير التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي. ورغم الإشارة الموجبة لمعامل تكرار اجتماعات مجلس الإدارة (0.020) إلا أنَّ عدم معنوية العلاقة بين تكرار اجتماعات مجلس الإدارة والأداء المستدام في البعد الاجتماعي، قد ينتج عن أن الشركات التي تعقد اجتماعات مجلس إدارتها بشكل متكرر وأكبر، ليست -بالضرورة- تميل إلى تحقيق أداء مستدام أعلى.

وعليه نرفض الفرض H1.3، حيث لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لإجتماعات مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ فى الشركات بسلطنة عمان، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة كلا من بينما اتفق كلٌّ من (Anyigbah et al., 2023; Disli et al., 2022) على عدم وجود علاقة بين انتظام اجتماعات مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.

وفيما يتعلق بتأثير خبرة مجلس الإدارة، تشير النتائج إلى أن معامل متغير خبرة مجلس الإدارة له أثر ذو دلالة إحصائية معنوية هامة جدًّا عند أي مستوى من مستويات الدلالة الإحصائية (01 و 0.05 و

ISSN : 2410-1818

0.10) (قيمة ت = 7.195 والدلالة المعنوية = 0.000 < 0.01 و 0.05 و 0.10)، مما يشير إلى أن خبرة مجلس الإدارة لها تأثير ملموس على متغير الاستدامة ببعدها الاجتماعي. وكذلك معامل متغير خبرة مجلس الإدارة (0.171) له إشارة موجبة مما يدل على تأثيره الإيجابي.

وعليه نقبل الفرض H1.4، حيث يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لخبرة مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ فى الشركات بسلطنة عمان. وهذا يتفق مع دراسة كلا من (Rossi, et all , 2021; gardazi et al., 2020; Kelley, 2008; محمد، 2021) على وجود علاقة بين خبرة أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي. وبخصوص تأثير متغير التنوع في مجلس الإدارة؛ تشير النتائج إلى أن متغير اجتماعات مجلس الإدارة له أثر ذو دلالة إحصائية معنوية هامة عند مستوى الدلالة الإحصائية (1٪): (قيمة ت = 1.848 والدلالة المعنوية = 0.065 < 0.01 و 0.05 و 0.10) مما يشير إلى وجود تأثير ملموس على متغير التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي عند مستوى 10٪. أما العلامة الإيجابية لمعامل تنوع مجلس الإدارة (0.289) تعني وجود علاقة إيجابية بين تنوع مجلس الإدارة والأداء المستدام في البعد الاجتماعي. ويشير هذا إلى أن الشركات العمانية التي لديها مجالس إدارة أكثر تنوعًا من الذكور والإناث، ليست -بالضرورة- تميل إلى الحصول على أداء مستدام أعلى.

وعليه نقبل الفرض H1.5، حيث يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) للتنوع فى مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ فى الشركات بسلطنة عمان، وهذا يتفق مع نتائج دراسة كلا من اتفق كلٌّ من (Nadeem, 2020; Matuszak et al., 2019; Naseem et al., 2017) على وجود علاقة إيجابية بين وجود تنوع بين الجنسين (الحضور الأنثوي) في أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.

وفيما يتعلق بتأثير وجود لجنة خاصة بالتنمية الاجتماعية، تشير النتائج إلى أن معامل متغير لجنة المسؤولية الاجتماعية له أثر ذو دلالة إحصائية معنوية هامة عند أي مستوى من مستويات الدلالة الإحصائية (01 و 0.05 و 0.10) (قيمة ت = 8.133 والدلالة المعنوية = 0.000 < 0.01 و 0.05 و 0.10)، مما يشير إلى أن لجنة المسؤولية الاجتماعية لها تأثير ملموس على متغير الاستدامة ببعدها الاجتماعي. وكذلك معامل متغير لجنة المسؤولية الاجتماعية (0.212) له إشارة موجبة، مما يدل على تأثيره الإيجابي، وبالتالي؛ فإن لجنة المسؤولية الاجتماعية لها تأثير ملموس على متغير الاستدامة ببعدها الاجتماعي. حيث تشير النتائج لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود لجنة المسؤولية الاجتماعية في الشركات العمانية ومتغير الاستدامة ببعدها الاجتماعي. وعليه نقبل الفرض H2، حيث يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لوجود لجان التنمية الإجتماعية على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ فى الشركات بسلطنة عمان.

ISSN : 2410-1818

وبالنظر إلى نتائج متغير حجم الشركة؛ تشير النتائج إلى وجود دلالة إحصائية، حيث تكون قيمت = (-5.479)، وقيم الدلالة المعنوية = (0.00). وهذا يشير إلى أن حجم الشركة له تأثير كبير على متغير التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي في الشركات العمانية. وتشير النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم الشركة، مقاسًا بإجمالي الأصول، والأداء المستدام في البعد الاجتماعي. ويشير هذا إلى أن نتائج الاستدامة الاجتماعية للشركة تتأثر بشكل كبير بحجمها. وهذا يعني أن الشركات الكبيرة فيها أداء اجتماعي مستدام أكبر من الشركات الصغيرة. وبالنظر إلى نتائج متغير الربحية، تشير النتائج إلى وجود دلالة إحصائية، حيث تكون قيمة ت = 2.530 وقيمة الدلالة المعنوية = 0.012. وهذا يشير إلى أن ربحية الشركة لها تأثير كبير على متغير التنمية المستدامة -في بعدها الاجتماعي- في الشركات العمانية، وتشير النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية الشركة، مقاسة بصافي الدخل، والأداء المستدام في البعد الاجتماعي. وهذا يعني أن نتائج الاستدامة الاجتماعية للشركة تتأثر بشكل كبير بمستويات ربحيتها.

3.2.4 دولة قطر:

تشير النتائج في الجدول 5 إلى أن معامل متغير حجم مجلس الإدارة، مقاسًا بعدد الأعضاء ليس ذو دلالة إحصائية معنوية هامة (قيمة ت= 1.644 والدلالة المعنوية = 0.101 > 0.01 و0.05 و 0.10) مما يشير إلى أن حجم مجلس الإدارة، مقاسًا بعدد الأعضاء، ليس له تأثير كبير جدا على متغير التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي. المتغير التابع في نموذج الانحدار. ويلاحظ من خلال النتائج أن إشارة معامل حجم مجلس الإدارة موجبة (0.217)، وهذا يعني أنَّ هناك علاقة طردية بين حجم مجلس الإدارة، مقاسًا بعدد الأعضاء، والتنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي، وهذا يشير إلى أنَّ زيادة حجم مجلس الإدارة قد يؤدي إلى زيادة الأداء المستدام للشركة ببعده الاجتماعي، والعكس صحيح.

وعليه؛ تشير النتائج إلى أن زيادة الأداء المستدام للشركة ببعده الاجتماعي في الشركات القطرية يكون عند احتفاظ الشركات بحجم مجلس إدارة كبير. وعليه نرفض الفرض H1.1، حيث لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لحجم مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ فى الشركات القطرية، وهذا يتفق مع دراسة كلا من في حين اتفق كلٌّ من (Orazalin, 2019; Biçer & Feneir, 2019) على عدم وجود علاقة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.

ISSN : 2410-1818

جدول (5): نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد-قطر

المتغير	المعامل	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الإحصائية المعنوية
الثابت	0.306	0.488	0.626	0.532
حجم مجلس الإدارة	0.217	0.132	1.644	0.101
استقلالية مجلس الإدارة	0.165	0.036	4.625	0.000
اجتماعات مجلس الإدارة	0.012	0.019	0.613	0.540
خبرة أعضاء مجلس الإدارة	0.327	0.034	9.524	0.000
التنوع في مجلس الإدارة	0.734	0.164	4.482	0.000
حجم الشركة	0.000	0.000	0.001	0.999
وجود لجنة تنمية اجتماعية	0.023-	0.033	0.703-	0.482
ربحية الشركة	0.000	0.000	0.470-	0.639
قيمة معامل التحديد		0.588		
قيمة مربع معامل التحديد		0.578		
قيمة F		57.317		
الدلالة المعنوية لنموذج الانحدار		0.000		

فيما يتعلق بتأثير استقلالية مجلس الإدارة، تشير النتائج إلى أن متغير استقلالية مجلس الإدارة له أثر ذو دلالة إحصائية معنوية هامة عند مستوى الدلالة الإحصائية (1٪) (قيمة ت = 4.625 والدلالة المعنوية = 0.000< 0.01 و 0.05 و 0.10)، مما يشير إلى وجود تأثير ملموس كبير على متغير التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي. وتشير الإشارة الموجبة لمعامل استقلال مجلس الإدارة (0.165) إلى وجود علاقة طردية بين استقلال مجلس الإدارة والأداء المستدام في البعد الاجتماعي. قد يعزى هذا الأثر الإيجابي إلى أن الشركات القطرية لديها نسبة أعلى من استقلالية مجلس الإدارة مما ينعكس إيجابًا على التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي. وعليه نقبل الفرض H1.2، حيث يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لإستقلال مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة بِبُعدها الاجتماعيٍّ فى الشركات القطرية، وهذا يتفق مع دراسة كلا من: (عبد الرؤوف، Alia & 2011 Mardawi, 2021; Jizi et al., 2014;) على وجود علاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.

وبخصوص نتائج اجتماعات مجلس الإدارة، فإنَّ النتائج تشير إلى أنَّ متغير اجتماعات مجلس الإدارة ليس له أثر ذو دلالة إحصائية معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (1) (قيمة ت = 0.613 والدلالة المعنوية = 0.540 > 0.01 و 0.05 و 0.10)، مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي على متغير التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي. والإشارة الإيجابية لمعامل تكرار اجتماعات مجلس الإدارة

ISSN : 2410-1818

(0.012) لا تعني وجود إيجابية العلاقة بين تكرار اجتماعات مجلس الإدارة والأداء المستدام في البعد الاجتماعي نظرا لعدم معنوية الدلالة. ويشير هذا إلى أن الشركات التي تعقد اجتماعات مجلس إدارتها بشكل متكرر وأكبر، قد لا تميل إلى تحقيق أداء مستدام أعلى. يمكن تبرير ذلك بأن تكرار الاجتماعات لا يسهم -بالضرورة- في تعزيز التواصل والتفاعل بين أعضاء المجلس، وقد لا تتضمن اجتماعاتهم مناقشة القضايا الاجتماعية.

وعليه نرفض الفرض H1.3، حيث لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لإجتماعات مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ فى الشركات القطرية، وهذا يتفق مع نتائج دراسة كلا من بينما اتفق كلٌّ من (Anyigbah et al., 2023; Disli et al., 2022) على عدم وجود علاقة بين انتظام اجتماعات مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.

وفيما يتعلق بتأثير خبرة مجلس الإدارة، تشير النتائج إلى أن معامل متغير خبرة مجلس الإدارة له أثر ذو دلالة إحصائية معنوية هامة عند أي مستوى من مستويات الدلالة الإحصائية (01 و 0.05 و 0.10) (قيمة ت = 9.524 والدلالة المعنوية = 0.000 < 0.01 و 0.05 و 0.10)، مما يشير إلى أن خبرة مجلس الإدارة لها تأثير ملموس كبير جدا على متغير الاستدامة ببعدها الاجتماعي. كما أن معامل متغير خبرة مجلس الإدارة (0.327) له إشارة موجبة مما يدل على تأثيره الإيجابي.

وعليه نقبل الفرض H1.4، حيث يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لخبرة مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ فى الشركات القطرية، وهذا يتفق مع دراسة كلا من اتفق كلٌّ من: (Rossi, et all , 2021; gardazi et al., 2020; Kelley, 2008; محمد، 2021) على وجود علاقة بين خبرة أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي. وبخصوص تأثير متغير التنوع في مجلس الإدارة؛ تشير النتائج إلى أن متغير اجتماعات مجلس الإدارة له أثر ذو دلالة إحصائية معنوية هامة عند مستوى الدلالة الإحصائية (1٪): (قيمة ت = 4.482 والدلالة المعنوية = 0.000 < 0.01 و 0.05 و 0.10) مما يشير إلى وجود تأثير ملموس على متغير التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي. أما العلامة الإيجابية لمعامل تنوع مجلس الإدارة (0.734) فتعني وجود علاقة إيجابية بين تنوع مجلس الإدارة والأداء المستدام في البعد الاجتماعي. ويشير هذا إلى أن الشركات التي لديها مجالس إدارة أكثر تنوعًا من الذكور والإناث تميل إلى الحصول على أداء مستدام أعلى.

وعليه نقبل الفرض H1.5، حيث يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) للتنوع فى مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ فى الشركات القطرية، وهذا يتفق مع دراسة كلا من اتفق كلٌّ من (Nadeem, 2020; Matuszak et al., 2019; Naseem et al., 2017) على وجود علاقة إيجابية بين وجود تنوع بين الجنسين (الحضور الأنثوي) في أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي. وفيما يتعلق بتأثير وجود لجنة خاصة بالتنمية الاجتماعية،

ISSN : 2410-1818

تشير النتائج إلى أنَّ معامل متغير لجنة المسؤولية الاجتماعية ليس له أثر ذو دلالة إحصائية معنوية هامة عند أي مستوى من مستويات الدلالة الإحصائية (01 و 0.05 و 0.10) (قيمة ت = -0.703 والدلالة المعنوية = 0.482 > 0.01 و 0.05 و 0.10)، مما يشير إلى أن لجنة المسؤولية الاجتماعية ليس لها تأثير ملموس على متغير الاستدامة ببعدها الاجتماعي. ومعامل متغير لجنة المسؤولية الاجتماعية (-0.023) له إشارة سالبة، مما يدل على وجود تأثير عكسي لوجود لجان التنمية الاجتماعية بالشركات القطرية على أداء الاستدامة ببعدها الاجتماعي. وعليه، تشير النتائج بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود لجنة المسؤولية الاجتماعية في الشركات القطرية ومتغير الاستدامة ببعدها الاجتماعي. حيث بالرغم من أهمية دور لجان التنمية الاجتماعية في الشركات القطرية لتعزيز الاستدامة الاجتماعية وتحسين الأداء في هذا البعد. إلا أنَّه قد يكون لديها بعض القيود أو التحديات التي قد تؤثر على تأثيرها على الأداء الاستدامة الاجتماعية للشركات. وعليه نرفض الفرض H2، حيث لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لوجود لجان التنمية الإجتماعية على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ فى الشركات القطرية.

وبالنظر إلى نتائج بمتغيرات حجم الشركة، تشير إلى عدم وجود دلالة إحصائية، حيث أن قيمة ت = (0.001) وقيمة الدلالة المعنوية = (0.000). وهذا يشير إلى أن حجم الشركة ليس لها تأثير على متغير التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي في الشركات القطرية. وتشير النتائج إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم الشركة، مقاسًا بإجمالي الأصول، والأداء المستدام في البعد الاجتماعي. ويشير هذا إلى أن نتائج الاستدامة الاجتماعية للشركة لا تتأثر بحجمها. وبالنسبة للربحية؛ تشير النتائج إلى عدم وجود دلالة إحصائية، حيث قيمة ت = (-0.470) وقيمة الدلالة المعنوية = (0.000). تشير النتائج إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية الشركة، مقاسة بصافي الدخل، والأداء المستدام في البعد الاجتماعي. وهذا يعني أن نتائج الاستدامة الاجتماعية للشركات القطرية لا تتأثر بشكل كبير بمستويات ربحيتها.

3.2.5 المملكة العربية السعودية:

تشير النتائج في الجدول 6 إلى أنَّ معامل متغير حجم مجلس الإدارة، مقاسًا بعدد الأعضاء، ذو دلالة إحصائية معنوية هامَّة (قيمة ت= 4.623 والدلالة المعنوية = 0.000 < 0.01 و 0.05 و 0.10) مما يشير إلى أن حجم مجلس الإدارة، مقاسًا بعدد الأعضاء، له تأثير كبير جدًّا على متغير التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي. ويلاحظ من خلال النتائج أن إشارة معامل حجم مجلس الإدارة موجبة (0.521)، وهذا يعني أنَّ هناك علاقة طردية بين حجم مجلس الإدارة، مقاسًا بعدد الأعضاء، والتنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي، وعليه نقبل الفرض H1.1، حيث يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لحجم مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ فى الشركات السعودية، ويتفق هذا مع نتائج دراسة كلا من (Maeeni & Nobanee, 2022; Dwekat et al., 2020;

ISSN : 2410-1818

(Tran et al., 2020) على وجود علاقة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي

وفيما يتعلق بتأثير استقلالية مجلس الإدارة؛ تشير النتائج إلى أن متغير استقلالية مجلس الإدارة له أثر ذو دلالة إحصائية معنوية هامة عند مستوى الدلالة الإحصائية (1٪): (قيمة ت = 5.588 والدلالة المعنوية = 0.000< 0.01 و 0.05 و 0.10)، مما يشير إلى وجود تأثير ملموس كبير على متغير التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي. وتشير الإشارة الموجبة لمعامل استقلال مجلس الإدارة (0.158) إلى وجود علاقة طردية بين استقلال مجلس الإدارة والأداء المستدام في البعد الاجتماعي. قد يعزى هذا الأثر الإيجابي إلى أن الشركات بالمملكة العربية السعودية لديها نسبة أعلى من استقلالية مجلس الإدارة مما ينعكس إيجابًا على التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي. وعليه نقبل الفرض H1.2، حيث يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لإستقلال مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة بِبُعدها الاجتماعيِّ فى الشركات السعودية، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة كلا من (عبد الرؤوف، Alia & Mardawi, 2021; Jizi et al., 2014;2011) على وجود علاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.

وبخصوص نتائج اجتماعات مجلس الإدارة؛ فإنَّ النتائج تشير إلى أن متغير اجتماعات مجلس الإدارة له أثر ذو دلالة إحصائية معنوية هامَّة عند مستوى الدلالة الإحصائية (1): (قيمة ت = 3.230 والدلالة المعنوية = 0.001 < 0.01 و 0.05 و 0.10)، مما يشير إلى وجود تأثير ملموس على متغير التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي. والإشارة الإيجابية لمعامل تكرار اجتماعات مجلس الإدارة (0.029) تعني وجود علاقة إيجابية بين تكرار اجتماعات مجلس الإدارة والأداء المستدام في البعد الاجتماعي. ويشير هذا إلى أن الشركات التي تعقد اجتماعات مجلس إدارتها بشكل متكرر وأكبر تميل إلى تحقيق أداء مستدام أعلى.وعليه نقبل الفرض H1.3، حيث يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لإجتماعات مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة بِبُعدها الاجتماعيِّ فى الشركات السعودية، ويتفق هذا مع دراسة كلا من اتفق كلٌّ من (الشعراوي، Almaqtari et 2018 al., 2023; kumar et al., 2022; fahad and Rahman, 2020;) على وجود علاقة بين انتظام اجتماعات مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.

ISSN : 2410-1818

جدول (6): نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد-السعودية

المتغير	المعامل	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الإحصائية المعنوية
الثابت	0.055	0.103	0.540	0.589
حجم مجلس الإدارة	0.521	0.113	4.623	0.000
استقلالية مجلس الإدارة	0.158	0.028	5.588	0.000
اجتماعات مجلس الإدارة	0.029	0.009	3.230	0.001
خبرة أعضاء مجلس الإدارة	0.079	0.022	3.594	0.000
التنوع في مجلس الإدارة	0.355	0.100	3.532	0.000
حجم الشركة	0.000	0.000	7.867	0.000
وجود لجنة تنمية اجتماعية	0.268	0.010	25.523	0.000
ربحية الشركة	0.000	0.000	9.995-	0.000
قيمة معامل التحديد	0.670			
قيمة مربع معامل التحديد	0.669			
قيمة F	645.373			
الدلالة المعنوية لنموذج الانحدار	0.000			

وفيما يتعلق بتأثير خبرة مجلس الإدارة؛ تشير النتائج إلى أن معامل متغير خبرة مجلس الإدارة له أثر ذو دلالة إحصائية معنوية هامة عند أي مستوى من مستويات الدلالة الإحصائية (01 و 0.05 و 0.10) (قيمة ت = 3.594 والدلالة المعنوية = 0.000 < 0.01 و 0.05 و 0.10)، مما يشير إلى أن خبرة مجلس الإدارة لها تأثير ملموس كبير جدا على متغير الاستدامة ببعدها الاجتماعي. كما أن معامل متغير خبرة مجلس الإدارة (0.079) له إشارة موجبة، مما يدل على تأثيره الإيجابي. ويعكس وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين خبرة مجلس الإدارة وأداء الاستدامة في البعد الاجتماعي بالشركات العاملة بالمملكة العربية السعودية. وعليه نقبل الفرض H1.4، حيث يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لخبرة مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيٍّ فى الشركات السعودية، ويتفق هذا مع نتائج دراسة كلا من (Rossi, et all , 2021; gardazi et al., 2020; Kelley, ; 2008 محمد، 2021) على وجود علاقة بين خبرة أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.

وبخصوص تأثير متغير التنوع في مجلس الإدارة؛ تشير النتائج إلى أنَّ متغير اجتماعات مجلس الإدارة له أثر ذو دلالة إحصائية معنوية هامة عند مستوى الدلالة الإحصائية 1٪ (قيمة ت = 3.532 والدلالة المعنوية = 0.000 < 0.01 و 0.05 و 0.10) مما يشير إلى وجود تأثير ملموس على متغير التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي. أما العلامة الإيجابية لمعامل تنوع مجلس الإدارة (0.355) فتعني وجود

ISSN : 2410-1818

علاقة إيجابية بين تنوع مجلس الإدارة والأداء المستدام في البعد الاجتماعي. ويشير هذا إلى أن الشركات التي لديها مجالس إدارة أكثر تنوعًا من الذكور والإناث تميل إلى الحصول على أداء مستدام أعلى. وعليه نقبل الفرض H1.5، حيث يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) للتنوع فى مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة بِبُعدها الاجتماعيِّ فى الشركات السعودية، ويتفق هذا مع كلا من (Nadeem, 2020; Matuszak et al., 2019; Naseem et al., 2017) على وجود علاقة إيجابية بين وجود تنوع بين الجنسين (الحضور الأنثوي) في أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.

وفيما يتعلق بتأثير وجود لجنة خاصة بالتنمية الاجتماعية؛ تشير النتائج إلى أن معامل متغير لجنة المسؤولية الاجتماعية له أثر ذو دلالة إحصائية معنوية هامة عند أي مستوى من مستويات الدلالة الإحصائية (01 و 0.05 و 0.10) (قيمة ت = 25.523 والدلالة المعنوية = 0.000 < 0.01 و 0.05 و 0.10)، مما يشير إلى أن لجنة المسؤولية الاجتماعية لها تأثير ملموس كبير جدا على متغير الاستدامة ببعدها الاجتماعي. ومعامل متغير لجنة المسؤولية الاجتماعية (0.268) له إشارة موجبة، مما يدل على وجود تأثير طرديٍّ كبير لوجود لجان التنمية الاجتماعية بالشركات السعودية على أداء الاستدامة ببعدها الاجتماعي. وعليه؛ تشير النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية هامة جدا بين وجود لجنة المسؤولية الاجتماعية في الشركات السعودية ومتغير الاستدامة ببعدها الاجتماعي.

وعليه نقبل الفرض H2، حيث يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لوجود لجان التنمية الإجتماعية على تحقيق التنمية المُستدامة بِبُعدها الاجتماعيِّ فى الشركات السعودية. وبالنظر إلى نتائج متغير حجم الشركة؛ تشير النتائج إلى وجود دلالة إحصائية، حيث قيمة ت = (7.867) وقيمة الدلالة المعنوية = (0.000). وهذا يشير إلى أن حجم الشركة لها تأثير هام على متغير التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي في الشركات السعودية. وتشير النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم الشركة، مقاسًا بإجمالي الأصول، والأداء المستدام في البعد الاجتماعي. ويشير هذا إلى أن نتائج الاستدامة الاجتماعية للشركة تتأثر بحجمها، فالشركات الأكبر حجما لديها أنشطة اجتماعية أكثر استدامة وتأثيرًا في المجتمع داخل المملكة العربية السعودية. وبالنسبة لمتغير الربحية؛ تشير النتائج إلى وجود دلالة إحصائية، حيث قيمة ت = (-9.995) وقيمة الدلالة المعنوية = (0.000). تشير النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية الشركة، مقاسة بصافي الدخل، والأداء المستدام في البعد الاجتماعي. وهذا يعني أن نتائج الاستدامة الاجتماعية للشركات السعودية تتأثر بشكل كبير بمستويات ربحيتها.

ISSN : 2410-1818

3.2.6 الإمارات العربية المتحدة:

تشير النتائج في الجدول 7 إلى أن معامل متغير حجم مجلس الإدارة؛ مقاسًا بعدد الأعضاء، ليس ذو دلالة إحصائية معنوية (قيمة ت= 1.322 والدلالة المعنوية = 0.187 > 0.01 و 0.05 و 0.10) مما يشير إلى أن حجم مجلس الإدارة، مقاسًا بعدد الأعضاء، ليس له تأثير معنويٌّ على متغير التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي. ويلاحظ أن إشارة معامل حجم مجلس الإدارة موجبة (0.280)، و هذا يعني طردية العلاقة بين حجم مجلس الإدارة، مقاسًا بعدد الأعضاء، والتنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.. وهذا يشير إلى أنَّ زيادة حجم مجلس الإدارة يؤدي إلى زيادة الأداء المستدام للشركة ببعده الاجتماعي لكن هذه العلاقة غير معنوية إحصائياً. وعليه؛ تشير النتائج إلى أن زيادة الأداء المستدام للشركة ببعده الاجتماعي في الشركات الإماراتية يرتبط باحتفاظ الشركات بحجم مجلس إدارة كبير.

وعليه نرفض الفرض H1.1، حيث لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لحجم مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ فى الشركات الإماراتية، وهذا يتفق مع نتائج دراسة كلا من في حين اتفق كلٌّ من (Orazalin, 2019; Biçer & Feneir, 2019) على عدم وجود علاقة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.

فيما يتعلق بتأثير استقلالية مجلس الإدارة؛ تشير النتائج إلى أن متغير استقلالية مجلس الإدارة له أثر ذو دلالة إحصائية معنوية هامة عند مستوى الدلالة الإحصائية (1٪) (قيمة ت = 7.191 والدلالة المعنوية = 0.000< 0.01 و 0.05 و 0.10)، مما يشير إلى وجود تأثير ملموس كبير على متغير التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي. وتشير الإشارة الموجبة لمعامل استقلال مجلس الإدارة (0.191) إلى وجود علاقة طردية بين استقلال مجلس الإدارة والأداء المستدام في البعد الاجتماعي. ويدل هذا على أنَّ الشركات بالإمارات لديها نسبة أعلى من استقلالية مجلس الإدارة مما ينعكس إيجابًا على التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي. وعليه نقبل الفرض H1.2، حيث يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لإستقلال مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ فى الشركات الإماراتية، وهذا يتفق مع كلا من (عبد الرؤوف، Alia & Mardawi, 2021; Jizi et 2011 al., 2014;) على وجود علاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.

وبخصوص نتائج اجتماعات مجلس الإدارة؛ فإنَّ النتائج تشير إلى أنَّ متغير اجتماعات مجلس الإدارة له أثر ذو دلالة إحصائية معنوية هامة عند مستوى الدلالة الإحصائية (1): (قيمة ت = 5.487 والدلالة المعنوية = 0.000 < 0.01 و 0.05 و 0.10)، مما يشير إلى وجود تأثير ملموس على متغير التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي. والإشارة الإيجابية لمعامل تكرار اجتماعات مجلس الإدارة (0.089) تعني وجود علاقة إيجابية بين تكرار اجتماعات مجلس الإدارة والأداء المستدام في البعد الاجتماعي.

ويشير هذا إلى أن الشركات التي تعقد اجتماعات مجلس إدارتها بشكل متكرر وأكبر تميل إلى تحقيق أداء مستدام أعلى.

ISSN : 2410-1818

وعليه نقبل الفرض H1.3 ، حيث يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لإجتماعات مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة بِبُعدها الاجتماعيِّ فى الشركات الإماراتية، وهذا يتفق مع كلا من اتفق كلٌّ من (الشعراوي، 2018 ;Almaqtari et al., 2023; kumar et al., 2022 fahad and Rahman, 2020;) على وجود علاقة بين انتظام اجتماعات مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.

وفيما يتعلق بتأثير خبرة مجلس الإدارة؛ تشير النتائج إلى أن معامل متغير خبرة مجلس الإدارة ليس له أثر ذو دلالة إحصائية معنوية هامة عند أي مستوى من مستويات الدلالة الإحصائية (01 و 0.05 و 0.10) (قيمة ت = -0.705 والدلالة المعنوية = 0.481 > 0.01 و 0.05 و 0.10)، مما يشير إلى أن خبرة مجلس الإدارة ليس لها تأثير ملموس على متغير الاستدامة ببعدها الاجتماعي. والإشارة السالبة لمعامل متغير خبرة مجلس الإدارة (-0.029) يدل على وجود علاقة عكسية غير معنوية بين خبرة مجلس الإدارة وأداء الاستدامة في البعد الاجتماعي بالشركات العاملة بالإمارات. وعليه نقبل الفرض H1.4، حيث يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لخبرة مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة بِبُعدها الاجتماعيِّ فى الشركات الإماراتية، ويتفق هذا مع كلا من اتفق كلٌّ من: (;Rossi, et all , 2021; gardazi et al., 2020; Kelley, 2008 محمد، 2021) على وجود علاقة بين خبرة أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.

جدول (7): نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد - الإمارات العربية المتحدة

المتغير	المعامل	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الإحصائية المعنوية
الثابت	0.134-	0.289	0.463-	0.643
حجم مجلس الإدارة	0.280	0.212	1.322	0.187
استقلالية مجلس الإدارة	0.191	0.027	7.191	0.000
اجتماعات مجلس الإدارة	0.089	0.016	5.487	0.000
خبرة أعضاء مجلس الإدارة	0.029-	0.041	0.705-	0.481
التنوع في مجلس الإدارة	0.295	0.082	3.621	0.000
حجم الشركة	0.000	0.000	1.343-	0.180
وجود لجنة تنمية اجتماعية	0.154	0.017	9.252	0.000
ربحية الشركة	0.000	0.000	5.288	0.000
قيمة معامل التحديد	0.772			
قيمة مربع معامل التحديد	0.769			
قيمة F	296.550			
الدلالة المعنوية لنموذج الانحدار	0.000			

ISSN : 2410-1818

وبخصوص تأثير متغير التنوع في مجلس الإدارة؛ تشير النتائج إلى أنَّ متغير اجتماعات مجلس الإدارة له أثر ذو دلالة إحصائية معنوية هامة عند مستوى الدلالة الإحصائية (1٪): (قيمة ت = 3.621 والدلالة المعنوية = 0.000 < 0.01 و 0.05 و 0.10) مما يشير إلى وجود تأثير ملموس على متغير التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي. أما العلامة الإيجابية لمعامل تنوع مجلس الإدارة (0.295) فتعني وجود علاقة إيجابية بين تنوع مجلس الإدارة والأداء المستدام في البعد الاجتماعي. ويشير هذا إلى أن الشركات التي لديها مجالس إدارة أكثر تنوعًا من الذكور والإناث تميل إلى الحصول على أداء مستدام أعلى. وعليه نقبل الفرض H1.5، حيث يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) للتنوع فى مجلس الإدارة على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ فى الشركات الإماراتية، ويتفق هذا مع كلا من (Nadeem, 2020; Matuszak et al., 2019; Naseem et al., 2017) على وجود علاقة إيجابية بين وجود تنوع بين الجنسين (الحضور الأنثوي) في أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.

وفيما يتعلق بتأثير وجود لجنة خاصة بالتنمية الاجتماعية؛ تشير النتائج إلى أنَّ معامل متغير لجنة المسؤولية الاجتماعية له أثر ذو دلالة إحصائية معنوية هامة عند أي مستوى من مستويات الدلالة الإحصائية (01 و 0.05 و 0.10) (قيمة ت = 9.252 والدلالة المعنوية = 0.000 < 0.01 و 0.05 و 0.10)، مما يشير إلى أن لجنة المسؤولية الاجتماعية لها تأثير ملموس كبير جدا على متغير الاستدامة ببعدها الاجتماعي. ومعامل متغير لجنة المسؤولية الاجتماعية (0.154) له إشارة موجبة، مما يدل على وجود تأثير طردي كبير -لوجود لجان التنمية الاجتماعية بالشركات الإماراتية- على أداء الاستدامة ببعدها الاجتماعي. وعليه؛ تشير النتائج لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية هامة جدا بين وجود لجنة المسؤولية الاجتماعية في الشركات الإماراتية ومتغير الاستدامة ببعدها الاجتماعي. وعليه نقبل الفرض H2، حيث يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لوجود لجان التنمية الإجتماعية على تحقيق التنمية المُستدامة ببُعدها الاجتماعيِّ فى الشركات الإماراتية.

وبالنظر إلى نتائج متغير حجم الشركة؛ تشير النتائج إلى عدم وجود دلالة إحصائية، حيث قيمة ت = (-1.343) وقيمة الدلالة المعنوية = (0.000). وهذا يشير إلى أنَّ حجم الشركة ليس له تأثير هام على متغير التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي في الشركات الإماراتية. وتشير النتائج إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم الشركة، مقاسًا بإجمالي الأصول، والأداء المستدام في البعد الاجتماعي. وبالتالي لا تتأثر الاستدامة الاجتماعية للشركات الإماراتية بحجمها.

وبالنسبة لمتغير الربحية؛ تشير النتائج إلى وجود دلالة إحصائية، حيث قيمة ت= (5.288) وقيمة الدلالة المعنوية = (0.000). وتشير النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية الشركة، مقاسة بصافي الدخل، والأداء المستدام في البعد الاجتماعي. وهذا يعني أن نتائج الاستدامة الاجتماعية

ISSN : 2410-1818

للشركات الإماراتية تتأثر بشكل كبير بمستويات ربحيتها، فكلما ارتفعت ربحية الشركة ارتفع مستوى امتثال الشركة لمتطلبات الاستدامة ببعدها الاجتماعي.

وفيما يأتي توضيح لنتائج اختبار الفرض الأول (H1) لجميع شركات دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة:

جدول (8): نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد — دول مجلس التعاون الخليجي

المتغير	المعامل	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الإحصائية المعنوية
الثابت	0.076	0.076	1.001	0.317
حجم مجلس الإدارة	0.867	0.052	16.694	0.000
استقلالية مجلس الإدارة	0.029	0.009	3.221	0.001
اجتماعات مجلس الإدارة	0.054	0.005	9.937	0.000
خبرة أعضاء مجلس الإدارة	0.115	0.013	8.997	0.000
التنوع في مجلس الإدارة	0.672	0.040	16.641	0.000
حجم الشركة	0.000	0.000	2.683	0.007
وجود لجنة تنمية اجتماعية	0.280	0.007	42.475	0.000
ربحية الشركة	0.000	0.000	7.415	0.000
قيمة معامل التحديد	0.691			
قيمة مربع معامل التحديد	0.691			
قيمة F	1543.049			
الدلالة المعنوية لنموذج الانحدار	0.000			

تشير النتائج في الجدول 8 إلى أنَّ معاملات كافة المتغيرات المستقلة، والمعدلة والضابطة، ذات دلالة إحصائية معنوية هامة، حيث إنَّ قيمة ت لكافة المتغيرات وُجدت ذاتَ دلالة المعنوية، مما يشير إلى أنَّ كلًّا من (حجم المجلس، خبرة المجلس، استقلال المجلس، اجتماعات المجلس، تنوع المجلس) له تأثير كبير جدا على متغير التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي. كما يلاحظ أن إشارة معامل جميع المتغيرات موجبة، وهذا يعني وجود علاقة طردية معنوية لكل آليات حوكمة الشركات متمثلة في: (حجم مجلس الإدارة، واستقلالية المجلس، واجتماعات المجلس، وخبرة مجلس الإدارة، والتنوع بين الجنسين) على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي. وتوجد -أيضًا- علاقة طردية معنوية لكلٍّ من: وجود لجنة المسؤولية الاجتماعية (المتغير المعدل) وحجم وربحية الشركة (المتغير الرقابي) على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بشركات دول مجلس التعاون الخليجي. ولا يوجد أي تأثير للربحية على مستوى الاستدامة ببعده الاجتماعي بالشركات عَيِّنة الدراسة.

ISSN : 2410-1818

وبهذا يتم قبول الفرضية H1 الأولى والتي تقضي بأنَّه يوجد أثر مباشر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لآليات حوكمة الشركات على تحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي في الشركات المدرجة في البورصة بدول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الرابع :الإستنتاجات

استهدف البحث دراسة واختبار أثر آليات حوكمة الشركات على التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي بدول الخليج العربي، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف؛ اشتمل البحث على دراسة نظرية بالإضافة إلى دراسة تطبيقية، ويمكن توضيح أهم النتائج؛ **على النحو الآتي:**

فيما يتعلق بدراسة تأثير الأثر المباشر لآليات حوكمة الشركات على تحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي في الشركات المدرجة في البورصة بدول مجلس التعاون الخليجي؛ فقد أوضحت نتائج الدراسة التطبيقية أنَّ معاملات كافة المتغيرات المستقلة والمعدلة والرقابية فيما عدا المتغير الرقابي (الربحية)، ذات دلالة إحصائية معنوية هامة، حيث إنَّ قيمة ت الإحصائية لكافة المتغيرات وجدت ذات دلالة معنوية، مما يشير إلى أنَّ كلًّا من: (حجم المجلس، خبرة المجلس، استقلال المجلس، اجتماعات المجلس، تنوع المجلس) له تأثير كبير جدا على متغير التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي. والمتغير التابع في نموذج الانحدار.

كما يلاحظ أن إشارة معامل جميع المتغيرات موجبة، وهذا يعني وجود علاقة طردية معنوية لكل آليات حوكمة الشركات؛ متمثلة في: (حجم مجلس الإدارة، واستقلالية المجلس، واجتماعات المجلس، وخبرة مجلس الإدارة، والتنوع بين الجنسين) على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي. وتوجد -أيضًا- علاقة طردية معنوية لكلٍّ من: وجود لجنة المسؤولية الاجتماعية (المتغير المعدل) وحجم الشركة (المتغير الرقابي) على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بشركات دول مجلس التعاون الخليجي. ولا يوجد أي تأثير للربحية على مستوى الاستدامة ببعده الاجتماعي بالشركات عينة الدراسة.

ISSN : 2410-1818

المبحث الخامس: التوصيات

في ضوء ما تمَّ التوصُّل إليه من نتائج؛ نوصي بما يأتي:

- ضرورة تعزيز إفصاح الشركات حول مدى تطبيقها لمعايير الحوكمة والاستدامة ببعدها الاجتماعي للشركات في دول الخليج العربي.
- تعظيم دور مجالس الإدارة في مجال الاهتمام بالتنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي. وتتبع مدى التزام هذه المجالس بممارسات حوكمة فعَّالة، تكفل مشاركة شركات دول مجلس التعاون الخليجي في الانشطة الاجتماعية
- يجب تقنين قوانين وتشريعات تنظم المشاركة المجتمعية مِن قِبَل الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي، لضمان مشاركة هذه الشركات في المشاريع المجتمعية والتنموية.
- الشفافية ومكافحة الفساد، من خلال تطبيق آليات الحوكمة، لتحسين بيئة الأعمال، وإيجاد فرص متكافئة وعادلة للشركات والأفراد في المنطقة.
- تقييم أداء الشركات في دول الخليج العربي، من حيث التزامها بمبادئ التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي. بالاعتماد على مؤشرات؛ مثل: تقارير الاستدامة، وتقارير المسؤولية الاجتماعية، لتقييم أداء الشركات، وتحليل تأثير آليات الحوكمة على هذا الأداء.
- يمكن التعاون بين القطاع العام والخاص من خلال إبرام الشراكات بين القطاعين في تحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.
- بناء ثقافة الحوكمة في المؤسسات والشركات في دول الخليج العربي. وما هو إمكان وضع برامج تدريب وتعليم تهدف إلى زيادة الوعي بأهمية الحوكمة، وتعزيز ممارساتها في الشركات بدول مجلس التعاون الخليجي:
  - مملكة البحرين.
  - دولة الكويت.
  - سلطنة عُمان.
  - دولة قَطَر.
  - المملكة العربية السعودية.
  - الإمارات العربية المتحدة.

على مستوى الشركات لدول مجلس التعاون الخليجي.

ISSN : 2410-1818

المراجع

أ- باللغة العربية

- درويش، عبد الناصر محمد. (2003). دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات - دراسة تحليلة ميدانية – مجلة الدراسات المالية والتجارية – كلية التجارة - بني سويف- جامعة القاهرة – العدد الثاني.
- سيد أحمد & محمد الشريف الأمين. (2021). أثر الحوكمة على الأداء المالي من منظور المردودية الاقتصادية-دراسة قياسية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. Strategy & Development Review, 11(1).
- صالح بلاسكة. (2017). تطبيق مجلس إدارة الشركة لمبادئ الحوكمة: دراسة عينة من شركات المساهمة في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، الصفحات 411-425.
- عبد الرؤوف، نهى محمد. (2011). نموذج مقترح للتكامل بين المسئولية الاجتماعية والتسويق الأخضر وانعكاساتها على الميزة التنافسية. رسالة للحصول على درجة الدكتوراه . جامعة عين شمس - معهد البيئة - قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية.
- محمد، عبدالله .(2021) .أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- الشعراوى, حسام حسن محمود. (2018). أثر وجود لجنة مراجعة فعالة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة البحوث المحاسبية, 5(2), 465-504. doi: 10.21608/abj.2018.127225 .
- فريد داودي. (2012). مناهج البحث في علم اللهجات: أهداف و مشاكل. الممارسات اللغوية, (09), 09-19.
- قباجة، عدنان. (2008). أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالى للشركات المدرجة فى سوق فلسطين للاوراق المالية. رسالة دكتوراه. جامعة عمان العربية للدراسات العليا. عمان. الأردن.
- عبدالصمد حمادة, ن., & فكري مهنى, ش. (2022). أثر تطبيق آليات الحوكمة على العلاقة بين مستوى الإفصاح الإلكتروني وقيمة الشركة. مجلة البحوث التجارية, 44(3), 41-82.
- فؤاد محمد البرقي, إ. (2022). برنامج تدريبي لتنمية الوعي بتداعيات التغيرات المناخية لدى الطالبات المعلمات بالطفولة المبكرة في ضوء رؤية وأهداف الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر 2050. مجلة الطفولة و التربية (جامعة الأسكندرية), 52(3), 150-194.
- معراج عبد القادر هواري، أخمد عبد الخفيظ امجدل. (2005). الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي و المالي و دورها في إرساء قواعد الشفافية. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.

ISSN : 2410-1818

- الهباش. مريع سعد ابراهيم، عوض السيد (2015). محددات الإفصاح: عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات السعودية المدرجة: دراسة تطبيقية"، مجلة الإدارة العامة، المجلد 55، العدد 4، أغسطس، ص831-971.

ب- باللغة الإنجليزية

- Heras-Saizarbitoria, I., Urbieta, L. and Boiral, O. (2022), "Organizations' engagement with sustainable development goals: from cherry-picking to SDG-washing?", Corporate Social Responsibility and Environmental Management, Vol. 29 No. 2, pp. 316-328.
- Gardazi, S. S. N., Hassan, A. F. S., & Johari, J. B. (2020). Board of directors attributes and sustainability performance in the energy industry. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 7(12), 317-328.
- Muhammad Akram Naseem, Xi'an Jiaotong University, ChinaSalman Riaz, Xidian University, China, Ramiz Ur Rehman, University of Lahore, Pak
- Naseem, M. A., Riaz, S., Rehman, R. U., Ikram, A., & Malik, F. (2017). Impact of board characteristics on corporate social responsibility disclosure. Journal of Applied Business Research, 33(4).
- Agrawal, R., Wankhede, V. A., Kumar, A., Luthra, S., & Huisingh, D. (2022). Progress and trends in integrating industry 4.0 within circular economy: A comprehensive literature review and future research propositions. Business Strategy and the Environment, 31(1), 559–579.
- Ajlan, A. M., & Al Abed, A. M. (2023). Transformation Model towards Sustainable Smart Cities: Riyadh, Saudi Arabia as a Case Study. Current Urban Studies, 11(1), 142-178.
- Al Maeeni, F., Ellili, N.O.D. and Nobanee, H. (2022), "Impact of corporate governance on corporate social responsibility disclosure of the UAE listed banks", Journal of Financial Reporting and Accounting, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print. https://doi.org/10.1108/JFRA-11-2021-0424
- Dwekat, A., Seguí-Mas, E., Tormo-Carbó, G., & Carmona, P. (2020). Corporate governance configurations and corporate social responsibility disclosure: Qualitative comparative analysis of audit committee and board characteristics. Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 27(6), p2879–2892 .
- Tran, Q. T., Lam, T. T., & Luu, C. D. (2020). Effect of corporate governance on corporate social responsibility disclosure: empirical evidence from Vietnamese commercial banks. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 7(11), 327-333.
- Aladwey, L., Elgharbawy, A., & Ganna, M. A. (2022). Attributes of corporate boards and assurance of corporate social responsibility reporting: evidence from the UK. Corporate Governance: The International Journal of Business in Society, 22(4), 748 780.

ISSN : 2410-1818

- Alia, M. A., & Mardawi, Z. (2021). The impact of ownership structure and board characteristics on corporate social responsibility disclosed by Palestinian companies. Jordan Journal of Business Administration, 17(2).
- Zhao, X &Yang, Q., Qian, L.,. (2022). Does information technology governance strengthen or weaken contract control in digital platform relationships? Industrial Management & Data Systems, 122(1), 20–36. https://doi.org/10.1108/IMDS-02-2021-0124
- Naciri, A. (2011). Traité de gouvernance d'entreprises: l'approche scolaire. Puq.
- Almaqtari, F. A., Elsheikh, T., Abdelkhair, F., & Mazrou, Y. S. (2023). The impact of corporate environmental disclosure practices and board attributes on sustainability: Empirical evidence from asia and europe.
- Kelley, M. A., Connor, A., Kun, K. E., & Salmon, M. E. (2008). Social responsibility: Conceptualization and embodiment in a school of nursing. International Journal of Nursing Education Scholarship, 5(1), 00001022021548923160 7.
- Almaqtari, Faozi & Shamim, Mohd & Al-Hattami, Hamood & Aqlan, Saleem. (2020). Corporate governance in India and some selected Gulf countries. International Journal of Managerial and Financial Accounting. 12. 165-185. 10.1504/IJMFA.2020.109135.
- Anyigbah, E., Kong, Y., Edziah, B. K., Ahoto, A. T., & Ahiaku, W. S. (2023). Board Characteristics and Corporate Sustainability Reporting: Evidence from Chinese Listed Companies. Sustainability, 15(4), 3553.
- Appuhami, R., & Tashakor, S. (2017). The impact of audit committee characteristics on CSR disclosure: An analysis of Australian firms. Australian Accounting Review, 27(4), 400-420.
- Jizi, M. I., Salama, A., Dixon, R., & Stratling, R. (2014). Corporate governance and corporate social responsibility disclosure: Evidence from the US banking sector. Journal of business ethics, 125, 601-615.
- Rossi, Matteo, Chouaibi, Jamel, Chouaibi, Salim, Jilani, Wafa & Chouaibi, Yamina (2021) Does a Board Characteristic Moderate the Relationship between CSR Practices and Financial Performance? Evidence from European ESG Firms. Journal of Risk and Financial Management 14(354)2-15.
- Nadeem, M., Bahadar, S., Gull, A. A., & Iqbal, U. (2020). Are women eco-friendly? Board gender diversity and environmental innovation. Business Strategy and the Environment, 29(8), 3146-3161.
- Matuszak, Lukasz & Różańska, Ewa & Macuda, Małgorzata. (2019). the impact of corporate governance characteristics on banks' corporate social responsibility disclosure: Evidence from Poland. Journal of Accounting in Emerging Economies. 9. 75-102. 10.1108/JAEE-04-2017-0040.
- Fahad, P., & Rahman, P. M. (2020). Impact of corporate governance on CSR disclosure. International Journal of Disclosure and Governance, 17(2), 155-167.
- Biçer, A., & Feneir, I. (2019). The Impact of Audit Committee Characteristics on Environmental and Social Disclosures: Evidence from Turkey. International Journal of Research in Business and Social Science (2147-4478), 8(3), 111-121.

ISSN : 2410-1818

- Biermann, F., Hickmann, T., Sénit, C. A., Beisheim, M., Bernstein, S., Chasek, P., ... & Wicke, B. (2022). Scientific evidence on the political impact of the Sustainable Development Goals. Nature Sustainability, 5(9), 795-800.
- Cadbury Committee (1992) "Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance", London, Gee Publishing.
- Orazalin, N. (2019). Corporate governance and corporate social responsibility (CSR) disclosure in an emerging economy: evidence from commercial banks of Kazakhstan. Corporate Governance: The International Journal of Business in Society, 19(3), 490-507.
- Hirai, T., & Comim, F. (2022). Measuring the sustainable development goals: A poset analysis. Ecological Indicators, 145, 109605.
- Disli, M., Yilmaz, M. K., & Mohamed, F. F. M. (2022). Board characteristics and sustainability performance: empirical evidence from emerging markets. Sustainability Accounting, Management and Policy Journal, 13(4), 929-952.